الاشتراط النحوى والصرفى
دراسة للمفهوم والوظائف

د. عبد العزيز على سفر

مقدمة

حرص القدماء من النحاة العرب على وضع مجموعة من القواعد أو القوانين التى تتصل اتصالاً مباشراً بالتركيب النحوى للجملة ، والبنية الصرفية لـ «اللفظة» أو «الكلمة المفردة» . وتلك القواعد والقوانين عبارة عن مجموعة من «الشروط» التى يجب اتباعها والقياس عليها حين استعمال اللغة ، سواء أكان هذا الاستعمال على مستوى الجملة أم اللفظة المفردة .

ونشير إلى أن الاشتراط أو الشرط له دور مؤثر ليس فى النحو والصرف فحسب ، وإنما فى علوم شتى كالفقه وأصوله والفلسفة وغيرها من العلوم . وقد أسهمت الشروط فى العلوم كلّها فى تثبيت المسائل ، وتقعيد القواعد ، وتبيان الجوانب العلمية ، وتحديد جزئياتها ؛ لتكون هذه الشروط الموضوعة كالحدود التى تحدُّ هذه المسائل وتضبطها ؛ فيُنْسَج على منوالها ، ويُبْنَى على صورتها قياساً أو إبداعاً .

ويحاول هذا البحث التعرّف على الشروط التى وضعها القدماء ، وطريقة «توظيفها» فى بعض الأبواب النحوية والصرفية ، مع التطبيق فى آى الذكر

الحكيم ، والشواهد الشعرية المتداولة بكثرة فى مصادر الدرس اللغوى ، والألفاظ المفردة . كما يحاول هذا البحث أيضاً تعرّف صلة تلك الشروط بالقراءات القرآنية ، واللهات العربية ، والضرورة الشعرية ، وأمْن اللَّبْس ، والعامل النحوى وسواها .

وسيظهر لنا من خلال هذا البحث أن للاشتراط وظائف مهمةً تؤديها ، وأن هذه الوظائف لها ارتباط بالتركيب النحوى للجملة ؛ لأن الاشتراط يعلّل ما يطرأ على تركيب الجملة من الحذف ، والاتساع ، والزيادة ، والتكرار ، والتقديم والتأخير . . . ، وأن هذه الوظائف لها ارتباط باللفظة المفردة أو بنية الكلمة ؛ لأن الاشتراط يعلل ما يطرأ على اللفظة من الإعلال والإبدال وسواهما ؛ لذلك نستطيع أن نقول إنّ هذه الوظائف متنوعة بتنوُّع ما يؤديه الشرط أو الاشتراط خلال أبواب النحو والصرف .

• • •

ونبدأ هذا البحث بالتوقف أمام مفهوم «الاشتراط» الذى اتخذناه محوراً للبحث ، لغةً واصطلاحاً .

معانى الجذر المعجمى (ش ر ط) :

نقدم ، فيمايلى ، بعض المعانى اللغوية للجذر المعجمى (ش ر ط) ؛ حتى يمكن تعرّف الصلة بين تلك المعانى اللغوية والمعنى الاصطلاحى للاشتراط :

١- **الشَّرْطُ** : إلزام الشىء والتزامه فى البيع ونحوه ، والجمع : شروط . وفى الحديث : لا يجوز شرطان فى بَيْع . هو كقولك : بعتك هذا الثواب نقداً بدينار ، ونَسِيئةً بدينارين ، وهو كالبيعتين فى بَيْعةً .

٢- **الشَّرِيطة** : كالشَّرْط .

٣- **الشَّرَط** : العلامة ، والجمع : أَشْرَاط ، وأشارط الساعة : أعلامها . قال تعالى ﴿فقد جاء أشراطُها﴾ .

٤- **الاشتراط** : العلامة التى يجعلها الناس بينهم .

٥- **أشْرَاطَ طائفةً من إبله وغنمه** : عَزَلَها وأعْلَمَ أنها للبيع .

٧- **أشْرَطَ فلانٌ نفسَه لـكذا وكذا** : أعْلَمَها له وأعدَّها ، ومنه سمِّىَ الشُّرَط ؛ لأنهم جعلوا أنفسهم علامة يُعْرَفون بها ، الواحد : شُرَطَة ، وشُرَطِى .

قال ابن أحمر :

فَأشْرَطَ نَفْسَهُ حرْصاً عليها وكان بنفسه حَجِنًا ضَنِيَا

٨- **رجل شُرْطِىٌّ وشُرَطِىٌّ** : منسوب إلى الشُّرطة ، والجمع : شُرَط ، سُمَّوا بذلك لأنهم أعَدُّوا لذلك وأعْلَموا أنفسهم بعلامات .

٩- **أشْرَاطُ الشىء** : أوائله . قال بعضهم : ومنه أشراط الساعة . ومشاريط الأشياء : أوائلها كأشْرَاطها .

١٠- **أشراط كل شىء ابتداءُ أوله** : وقال الأصمعى :أشارط الساعة علاماتها ، ومنه الاشتراط الذى يَشْتَرِطُ الناسُ بعضُهم على بعض ؛ أى هى علامات يجعلونها بينهم[1] .

وقد اهتم العلماء الذين كتبوا فى التعريفات والكليات واصطلاحات الفنون بالحديث عن المجالات التى يستخدم فيها «الشَّرْط»، ومن تعريفاتهم له قولهم :

- الشَّرْط : تعليم شىء بشىء ؛ بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثانى .

أو هو ما يتوقف ثبوت الحكم عليه .

أو تعليم حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى .

---

(١) انظر : لسان العرب مادة «شرط» .

أو ما يتوقف وجود الشىء عليه كالوضوء كالصلاة .

وأشاروا إلى أنَّ «الشرط» له عدة مجالات واستخدامات، من بينها ما يأتى :

١ - الشرط العقلى : كالحياة للعلم .

٢ - الشرط الشرعى : كالوضوء للصلاة .

٣ - الشرط العادى : كالنُّطفة فى الرّحم للولادة .

٤ - الشرط اللغوى : هو الذى دخل فيه حرف الشرط كالتعليقات .

٥ - الشرط النحوى : ما دخله شىء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول للثانى(١) .

• • •

وقبل الدخول فى بيان المفهوم الاصطلاحى للاشتراط الذى يدور حوله هذا البحث نشير إلى المعانى اللغوية للجذر المعجمى (ش ر ط) تتصل بهذا المفهوم الاصطلاحى الذى سوف نوضحه فيما بعد اتصالاً مباشراً ؛ لأن المعنى الأساسى لهذا الجذر يدور حول «الإلزام» ؛ فقولنا : شَرَطَ له أمراً معناه : التزمه ، وشرط عليه أمراً : ألزمه إياه .

وهذا المعنى الأساسى هو الذى نجده فى «الاشتراط» النحوى والصرفى ؛ إذ إنه عبارة عن مجموعة من القواعد أو القوانين التى يجب الالتزام بها فى تركيب الجملة وبنية الكلمة أو اللفظة كما سيتضح .

المفهوم الاصطلاحى للاشتراط :

المقصود بالمفهوم الاصطلاحى للاشتراط تلك القواعد أو القوانين التى أشار إليها القدماء من علماء اللغة العرب إلى وجوب الالتزام بها فى بعض

---

(١) التعريفات للجرجانى/١٣٨ ، والكليات لأبى البقاء الكوفى/٢٥٥ ، ٣٠٤ ، ٥٠٤ ، ٥٢٩ .

أبواب الصرف والنحو ، وكانوا يستعملون مصطلح «الوجوب» أو «الواجب» لما لابد من ضرورة الالتزام به حين صياغة بعض الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية ؛ فيقولون - مثلاً - تقديم الخبر وجوباً ، أو حذف المبتدأ وجوباً ، أو تقديم الفاعل وجوباً . . . وهكذا . بل إن فكرة «الاشتراط» نجدها عند القدماء كذلك فى تعريفهم «النحو» . يقول ابن جنى :

«باب القول على النحو : هو انتحاء سَمْت كلام العرب ، فى تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها »[(١)] .

ويشير هذا التعريف إلى أنَّ النحو معناه «الالتزام» بسنن العرب فى كلامها حين صياغة المثنى والجمع والتصغير والنسب وتركيب الجملة ، وأنَّ هذا الالتزام يجعل «ابن اللغة» فصيحاً حين الأداء اللغوى ، مع ابتعاده عن استعمال غير الصحيح من الألفاظ والتراكيب ، والنحو الذي يشمل الصرف أيضاً حسب تعريف ابن جنى ، عبارة عن مجموعة من الأقيسة والقواعد والقوانين التى يُستعان بها حين بيان المطرد والشاذ من الألفاظ والتراكيب .

ونجد فكرة «الاشتراط» من تعريف «الصرف» عند ابن جنى أيضاً ؛ إذ يقول : «وهذا القبيل من العلم ، أعنى التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليهم أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعْرَفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به »[(٢)] .

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤ .

(٢) المنصف ١/ ١ (المقدمة) .

ولقد اهتم سيبويه بالإشارة إلى كثير من القواعد أو القوانين أو الاشتراطات التى تتصل ببنية الكلمة وتركيب الجملة ، وكان يحرص على ربطها بسنن العرب فى كلامها ، ونجد هذا فى الصفحات الأولى من كتابه ، والدليل على ذلك الباب الذى عقده تحت عنوان «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» ، وقد ورد فيه قوله : « وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غيره موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيتُ ، وكى زيدٌ يأتيَك ، وأشباه هذا »[1] . ووضع اللفظ فى غير موضعه خروج عن الاشتراط الخاص بتركيب الجملة ؛ لأن الصحيح نحويّاً أن تقول : قد رأيت زيداً ، وكى يأتيك زيد .

الاشتراط و «علم أصول النحو» :

اهتم العلماء الذين كتبوا فى علم أصول النحو بالحديث عن «الحكم النحوى» وأقسامه المختلفة ، ونجد فى تلك الأقسام مجموعة من الاشتراطات التى تتصل بتركيب الجملة ، وقد أشار السيوطى إلى أن الحكم النحوى أقسام هى :

١ - الحكم النحوى الواجب : وذلك كرفع الفاعل ، وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك من الأحكام التى تتصل بأبواب النحو المختلفة .

٢- الحكم النحوى الممنوع : وهو ما كان ضد ما سبق ؛ أى أن تنصب الفاعل أو تجره ، أو تقدمه على الفعل ، أو ترفع المفعول ، أو تجره وغير ذلك من الأحكام التى تتعارض مع قوانين النحاة وقواعدهم وأقيستهم .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٨/١ .

٣ - الحكم النحوى الحسن : وذلك كرفع الفعل المضارع الواقع جزاء ؛ أى جواب شرط بعد شرط ماض نحو : إن اجتهد زيد ينالُ النجاحَ .

٤ - الحكم النحوى القبيح : وذلك كرفع المضارع بعد شرط مضارع ، نحو : إن يجتهدْ زيدَ ينالُ النجاح . والجملة غير صحيحة نحوياً ؛ لخروجها عن قواعد التركيب الخاصة بأسلوب الشرط .

٥ - الحكم النحوى خلاف الأوْلَى : وذلك نحو تقديم الفاعل فى مثل قولنا : ضَرَبَ غلامُه زيداً .

٦ - الحكم النحوى الجائز على السواء : ومن ذلك حذف المبتدأ أو الخبر وإثباته ؛ حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضى له[1] .

وبعد هذا العرض الذى حاولنا فيه تعرّف مفهوم «الاشتراط» لغةً واصطلاحاً ، نحاول دراسة الاشتراط النحوى ووظيفته فى التركيب ، والاشتراط الصرفى ووضيفته فى اللفظ ؛ لكى تتضح معالم هذه الوظائف بشكل أكثر دقةً وتفصيلاً .

ونبدأ تلك الدراسة بالتوقف أمام : وظائف الشرط فى التركيب .

---

(١) الاقتراح للسيوطى / ٩٣ .

أولاً: وظائف الشرط فى التركيب

ووظائف الشرط فـى التركيب متعددة فـهى تشمل أركان الجملـة من مبتدأ وخبر ، ومن فـعل وفاعل (وهو ما يطلـق عليه العمدة) ، وأجزاء أخـرى منها كالمفعول به والحال والجار والمجرور وغيرها (وهو ما يطلق عليه الفضلة) .

١- شروط خاصة بالتقديم والتأخير فى أركان الجملة الاسمية والفعلية

سواء كان التقديم جائزاً كقولنا : فى الدار محمد - وكقوله تعالى : ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾[١] . أم كان واجباً كقـولنا فى الدار رجل ، وعلى الثـمرة مثلُها زيداً وكيف حالك ؟

أم ممنوعـاً كقولنا ، أخـى صديقى ، وأعلـم منك أعلم مـنى ؛ وذلك إذا تساوى المبتدأ والخبر تعريفاً أو تنكيراً [٢] .

هذا فى الجمـلة الاسمية ، وفى الجـملة الفعلـية ، الأصل فيها أن يـتقدم الفعل[٣] ثم الفاعل ثم المفعول به إن كان الفـعل متعدياً كقوله تعالى : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾[٤] .

وقد يتقدم المفعـول به على الفاعل[٥] جوازاً بشرط ألا يؤدى هـذا التقديم إلى إحداث خطأ فى الجملة ، ومثال التقديم الجائز قول الشاعر :

---

(١) سورة الذاريات : آية ٢٢ .

(٢) انظر الكـتاب لسيـبويه ١/٢٧٨ ، وشـرح السيرافـى على سيـبويه ١/٢٧٨ ، وشرح الكـافية ١/ ١٠٠ وحاشية الصبان ١/٢٠٩ ، و ١/٢١٢ - ٢١٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨ - ٢١٠ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٤ - ١٥ .

(٤) سورة النمل : آية ١٦ .

(٥) انظـر المقتضب ٤/١٢٨ ، وأصول ابن السراج ١/ ٧٢ ، واللمع/ ١١٥ ، والبسيط لأبى ربيع ١/ ٢٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤ .

جاء الخلافةَ أو كانت لـه قَدَرا   كما أتى ربَّه موسى على قدر[1]

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً ؛ إذا كان تأخيره يؤدى إلى غلط فى التركيب كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[2] . إذ لو تقدم الفاعل وقلنا : ابتلى ربه إبراهيم «فى غير القرآن» لأدى ذلك إلى الوقوع فى خطأ لغوى يتمثل فى عود الضمير على شىء متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا لا يجوز[3] .

ومن أمثل التقديم الواجب قولنا : أكرمنى الأستاذ وقوله تعالى : ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾[4] .

إذ لو تقدم الفاعل على المفعول به لوقعنا فى خطأ لغوى يتمثل بفصل الضمير مع التمكن من الإتيان به متصلاً ، وهذا غير جائز إلا فى مسألتين ، هما :

(أ) إذا كان الضمير ثانى ضميرى نصب ، أولهما أعرف من الثانى .

---

(١) البيت شاهد على جواز تقديم المفعول به وهو «ربه» على الفاعل وهو «موسى» ؛ لأن هذا التقديم لا يترتب عليه مخالفة لغوية ؛ لأن الضمير فى «ربه» وإن عاد على متأخر لفظاً وهو «موسى» لكنه متقدم فى الرتبة لأنه فاعل .

انظر شرح الأشمونى رقم (٣٧٥) ، وشرح ابن عقيل رقم (٢٩٣) ، وأوضح المسالك رقم (٢١٩) .

(٢) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

(٣) يقول ابن جنى : «باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض : من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو «ضرب غلامُه زيداً» فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة - أن تؤخر الفاعل - فتقول : ضرب زيداً غلامُه وعليه قول الله سبحانه ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه﴾ .

الخصائص ١/ ٢٩٣ - ٢٩٥ . وانظر شرح الكافية ١/ ٧٢ ، و ٧٥ وانظر الفخر الرازى ٢/ ٤٠ .

(٤) سورة آل عمران : آية ١١٧ .

(ب) إذا كان الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها كقولنا : الصديق كنته ، أو كنت إياه[1] .

وقد يتقدم المفعول به وجوباً على الفعل ، وذلك بشرط كونه من الألفاظ التى لها الصدارة كأسماء الشرط مثلاً ، كما فى قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[2] .

وهكذا نرى أن الشروط المتعلقة بالمسائل الخاصة بالتقديم والتأخير فى الجملة هى شروط لتنظيم أجزاء الجملة ، وتحديد مكان كل جزء فيها ، وبفقدانها يختل ميزان الجملة ، ويضطرب معها المعنى ، وهناك مسائل كثيرة تتصل بهذا الأمر ، وأعنى ارتباط الشرط بالتنظيم كما فى مسألة «تقديم الحال على عاملها» فإنه يجوز فى مثل قولنا : جاء زيد راكباً : التقديم والتأخير بشرط كون العامل فى الحال فعلا ، وهذا متحقق ، فنقول : راكباً جاء زيد وجاء راكباً زيد ، قال تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾[3] .

ومنها كذلك جواز تقديم النعت مبدلاً[4] منه المنعوت بشرط صلاحيته

(١) انظر قطر الندى / ٣١ - ١٣٢ .

(٢) سورة الإسراء : آية ١١٠ ، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٤١١ . (٣) سورة القمر : آية ٧ .

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٠٠ ، و ٣/ ٢٥٦ ، و ٤/ ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤٦ - ٥٤٧ ، وقطر الندى / ٣٣١ . جاء فى المقتضب : «واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز فى المفعول به من التقديم والتأخير ، إلا أنها لا تكون إلا نكرة ، وإنما جاز فيها ؛ لأنها مفعولة فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل ، تقول: جاء راكباً زيد كما تقول : ضرب زيداً عمرو . انظر المقتضب ٤/ ١٦٨ .

ولا يجيز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف إن كان صاحبها اسماً ظاهراً ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجيزونه مع المضمر نحو : راكباً جئت .

انظر الإنصاف / ٢٥٠ ، شرح الكافية ١/ ١٨٨ . والخصائص ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥ ، والبحر ٨/ ١٧٥ والهمع ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٥) انظر حاشية الصبان ٣/ ٧٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٦ .

لمباشرة العامل نحو قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[1] فيمن قرأ بالجر . فلفظ الجلالة بدل من العزيز بدل مطابق . ويدخل ضمن هذا الأمر ، وأعنى به تعلق الشرط بالتركيب مسألة الحذف ، أى حذف جزء من الجملة ، سواء كان هذا الأمر متعلقاً بحذف ركن أم فضلة كما يقول النحاة . ومسألة الحذف جائزة مبنية على شرط مهم وهو عدم حدوث لبس أو غموض فى التركيب نتيجة هذا الحذف . وهو أمر وارد فى اللغة كثيراً ؛ لأن اللغة العربية قائمة على السهولة واليسر .

ومثال حذف المبتدأ جوازاً قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2] ، أى هذه .

ومثال حذف الخبر جوازاً قوله تعالى : ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[3] ، أى : دائم .

ومثال حذف المبتدأ وجوباً نحو قوله تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[4] ، أى : فصبرى . ومنه قول الشاعر[5] :

عجبٌ لتلك قضيةً ، وإقامتــى فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ

أى : أمرى .

ومثال حذف الخبر وجوباً نحو قوله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[6] .

---

(١) سورة سبأ : آية ٦

(٢) سورة النور : آية ١ .

(٣) سورة الرعد : آية ٣٥ .

(٤) سورة يوسف : آية ٨٣ .

(٥) البيت لهنى بن أحمر أو ضمرة بن جابر انظر سيبويه ١/١٦١ ، شرح ابن يعيش ١/١١٤ ، التصريح على التوضيح ٢/٨٧ ، همع الهوامع ١/١٩١ ، الدرر اللوامع ١/١٦٤ .

(٦) سورة الحجر : آية ٧٢ .

ومثال حذف الفعل قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[1] . أى والله أعلم : إذا انشقت السماء انشقت . . ، وذلك على تقدير البصريين الذين لا يجيزون دخول أدوات الشرط على السماء، وعلى المذهب الكوفى فلا حذف ؛ لأنهم يجيزون دخولها على الأسماء .

ومثال حذف الفاعل قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] ، أى : بهم .

والحذف غير المخل ليس مقصورا على أركان الجملة ؛ فقد يحذف كذلك غير الركن بالشرط الذى ذكرناه وهو عدم إخلال بالتركيب ، فقد يحذف المفعول كقراءة حمزة والكسائى شعبة ﴿وما عملتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[3] ، وقرأ غيرهم «عملته» .

وقد يحذف المضاف إليه « وهو ضمير عائد على الاسم الموصول» كما فى قوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[4] ، أى والله أعلم : قاضيه . ، ومنه قوله الشاعر[5] :

ستُبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّد

أى : جاهله .

---

(١) سورة الانشقاق : آية ١ .

(٢) سورة مريم : آية ٣٨ .

(٣) يس : آية ٣٥ .

واختلف فى «وما عملته ايديهم» فأبو بكر وحمزة والكسائى وخلف عملت بغير هاء موافقة لمصاحفهم وافقهم المطوعى ، والباقون بالهاء موافقة لمصاحفهم إلا حفصاً فخالف مصحفه وما موصولة ، أو موصوفة ، أو نافية ، فإن كانت موصولة فالعائد محذوف فى القراءة الأولى ، وكذا إن كانت موصوفة أى : ومن الذى عملته ، أو شىء عملته ، فالهاء «الما» وإن كانت نافية ، فعلى الأولى لا ضمير ، وعلى الثانية الضمير يعود على ثمره . إتحاف فضلاء البشر/ ٣٦٥ ، وانظر النشر ٢/ ٣٥٣ ، والمكرر / ١٠٩ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٣١ ، وانظر قطر الندى / ١٣١ .

(٤) سورة طه : آية ٧٢ .

(٥) البيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة ، انظر القطر رقم (٣٤) ص/ ١٥٠ ، وحاشية الدمنهورى على متن الكافى ٤٢ ، ٧٢ ، معلقته .

كما يحذف النعت كقوله تعالى : ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[1] ، أى : البيّن .

وكذلك المنعوت كقوله تعالى : ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[2] ، أى والله أعلم ، دروعاً سابغات ، فحذف المنعوت وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأنه دل عليه دليل ولأن هذا الحذف لم يخل بالتركيب ، وجاء فى حاشية الصبان على الأشمونى قوله بهذا الخصوص : «وشرطه إما كون النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو «أن اعمل سابغات» أى : دروعاً سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض «بمن» أو «فى» كقولهم : منّا ظعن ومنّا أقام» ، أى : منا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام[3] .

وكذلك قد يحذف معمول فعل التعجب بالشرط نفسه كما فى قول الشاعر[4] :

أرى أمَّ عمرو دمعُها قد تحدرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا

أى : أصبرها[5] .

وإذا كانت المسائل السابقة خاصة بالحذف ، فإن هناك مسائل أخرى تخص الزيادة ، وشرطها كذلك عدم الإخلال بالتركيب وكما كان الحذف جائزاً وواجباً ، فكذلك الزيادة فقد تكون جائزة ، من ذلك اقتران خبر المبتدأ بالفاء فى مثل قولنا : «الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم» .

---

(١) سورة البقرة : آية ٧١ .

(٢) سورة سبأ : آية ١١ .

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٧٠ .

(٤) البيت لامرىء القيس . انظر ابن عقيل رقم (٢٨٣) ٢/ ١٤٧ ، وديوانه ، وشرح شواهد شروح الألفية للعينى ٣/٦٦٨.

(٥) من مسائل الحذف للشرط ذاته ، حذف كان وحدها ، وحذف كان مع اسمها ، وحذف نون كان ، وحذف حرف الجر . وحذف المضاف والاستغناء عنه بالثانى .

و « كل الذى تفعل فلك أو عليك . . . » .

بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة[1] ، وقد تكون الزيادة واجبة كدخول همزة الاستفهام على البدل بشرط إبداله من اسم الاستفهام ، كقولنا : من ذا أسعيد أم على ؟ ، وما تفعل أخيراً أم شراً ؟ ومتى تأتينا أغداً أم بعد غد ؟[2] .

ومن الزيادة الواجبة دخول اللام الفارقة بشروط ثلاثة ، وهى[3] :

١ - أن تخفف إنّ .

٢ - أن تُهمل .

٣ - أن لا يتضح من الكلام أنها للتوكيد ، عندئذ تدخل اللام وجوباً بعد « إن المهملة» لـلتفريق بينها وبـين «إنْ» النافية ، كما فى قـوله تعالى[4] : ﴿إنْ عِندكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهذا﴾[5] .

ومن المسائل المتصلة بالتنظيم مسألة المطابقة بين أركان الجملة فى الإفراد والتثنية والجمع ، تذكيراً وتأنيثاً وتدخل هنا مسألة المطابقة بين المبتدأ والخبر ، والنعت والمنعوت تبعاً لنوعه ، وكذلك مسألة التأنيث الجائز والتأنيث الواجب ، والتأنيث الممنوع ، وكلها متصلة اتصالاً مباشراً بمسألة التطابق وعدمه .

---

(١) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وقد أثر هذا الشرط فى التركيب حيث أجاز اتصال الخبر بالفاء مع أنه لا حاجة إليها ؛ لأن نسبته إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل ، والصفة إلى الموصوف .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٧ . وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٦٣ وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٦ .

(٣) انظر قطر الندى / ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٣ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٨٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٠ - ٢٣١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩ .

(٤) سورة يس : آية ٦٨ .

(٥) ومن مسائل الزيادة الواجبة اقتران جواب الشرط بالفاء بشرط كونه من الحالات التى يجب فيها هذا الاقتران انظر تفصيل ذلك فى ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٣ .

ولابد من الإشارة هنا كذلك إلى أحوال أفعل التفضيل الثلاث :

١ - التجرد من أل والإضافة .

٢ - التحلية بأل .

٣ - الإضافة - إلى معرفة إلى نكرة .

وذلك لصلة هذه الأنواع بالتطابق وعدمه ، فمثلاً يشير الشرط النحوى[(١)] إلى أنه إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة ، فإنه يلزم الإفراد والتذكير نحو :

المجتهد أحسن من المهمل .

وإذا كان محلى بأل فإنه تلزم المطابقة بنحو : محمد الأحسن وإذا كان مضافاً إلى نكرة لزم الإفراد والتذكير نحو : محمد أفضل رجل .

وإذا كان مضافاً إلى معرفة جاز الأمران الإفراد والتذكير ، وجازت المطابقة .

مثال الإفراد والتذكير قوله تعالى حكاية عن اليهود ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾[(٢)] .

ومثال المطابقة قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[(٣)] .

وهناك مسألة نحوية متصلة بأفعل التفضيل وهى أنه إذا جاء أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة ، فبالإضافة إلى كونه يلزم الإفراد والتذكير ، فإنه كذلك يذكر المفضل عليه بعده مجروراً بمن ، ولا يجوز تقديمه عليه[(٤)] ، وقد

---

(١) الشرط هنا هو القاعدة نفسها .

(٢) سورة البقرة : آية ٩٦ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢٣ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢/ ١٤٧ .

ورد ذلك شذوذاً فى قول الشاعر[1] :

ولا عيبَ فيها غير أن سـريعَها   قَطوفٌ وأن لا شيءَ منهن أكسلُ

وقوله[2] :

إذا سايرتْ أسماءُ يومـاً ظعينةً   فأسماءُ من تلك الظعينةِ أملـحُ

وهكذا نـرى أن الشرط له دور مـؤثر فى تركـيب الجملـة كما اتضـح فى المسائل السابقة ، وغيرها[3] .

٢- شروط تؤدى إلى أمن اللبس :

ومما تؤدى الشروط أمن اللبس ، وهنـا أمران لابد من الإشارة إليهما ، أما الأول : فهـو أن لهذه الوظـيفة الشـرطية ارتبـاطاً بالـوظيفة الـسابقة الخـاصة بالتركيب بل هما متداخلتان ..

---

(١) البيت لذى الرمة ، انظر شرح شواهد شـروح الألفية للعينى ٤/ ٤٤ وشرح الأشمونى ٣/ ٥٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤٧ وديوانه .

(٢) البيت لجرير بن عطية ، انظـر شرح شواهد العينى ٤/ ٥٢ ، شرح التصـريح على التوضيح ٢/ ١٠٣ ، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٢ وديوانه / ١٠٧ .

(٣) من المسائل التى ترتبط بالتركيب :

- يشترط لـصحة العطف صلاحيـة المعطوف ، لما هو بمعنـاه لمباشرة العامل ، فالأول نـحو : قام زيد وعمرو ، والثانى نحو : قـام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح «قام أنا» ، ولكن يصلـح «قمت» والتاء بمعنى «أنا» . انظر حاشية الصبان ٣/ ١٢٠ - ١٢١ .

- ومنها الشروط الخاصة بكلا وكلتا وإضافتهما إلى ضمير أو إلى اسم ظاهر وما يترتب على ذلك من تغيـر فى التركـيب والإعراب ، انظـر حاشية الـصبان ٢/ ٢٦٠ ، و ٣/ ٧٥ ، وقطـر الندى / ٤١٥ والتصريح على التوضيح ٢/ ١٢٣ . وارتشاف الضرب ١/ ٢٥٧ .

- ومنها كذلك الشروط الخاصة بمفسّر فاعل نعم وبئس .

انظر حاشية الصبان ٣/ ٣٣ . والتصريح على التوضيح ٢/ ٩٥ .

- وكذلك دخـول الفواصل بـع «أن» المخففة وهـى « السين ، ولو ، وقـد ، ولا » وذلك عند تحـقق الشروط .

انظر قطر الندى / ٢١٣ - ٢١٥ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٩٢ وارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٩ وما بعدها .

وأما الأمر الثانى : فهو أن أمن اللبس وظيفة يؤديها الشرط فى التركيب ، كمات يؤديها فى اللفظ كما سنرى .

ولعل أوضح مثال يدل على أن للشرط وظيفة منع اللبس قولهم فى الجملة الفعلية : ضرب موسى عيسى .

فمعلوم أن تقديم المفعول به على الفاعل مشروط بأمن اللبس ووضوح المعنى ، أما وإن لم يتحقق فى المثال السابق فقد وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية تفرق الفاعل عن المفعول به سوى تقديم الفاعل .

ولذا يجوز التقديم والتأخير عند أمن اللبس وظهور قرينة لفظية كقولنا : ضرب موسى الشقى عيسى .

أو قرينة معنوية كقولنا : أكل الكمثرى موسى ، وأرضعت الصغرى الكبرى(١) .

ومن المسائل التى يتضح فيها أمن اللبس أنه إذا بُنى «أعطى وبابه» للمجهول جاز إقامة أى المفعولين منابه ما لم يحصل لبس فيجب عندئذ إقامة الأول مقامه كقولنا : أعطيت زيداً عمراً ، نقول : أُعْطى زيدٌ عمراً ولا يجوز إقامة الثانى لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً (٢) .

- ومن مسائل هذا الباب كذلك دخول اللام الفارقة وجوباً بعد «إنْ» وذلك بثلاثة شروط(٣) وهى :

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤١٣ ، وقطر الندى / ٢٥٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٤ - ٤٣٥ . وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٣ ، وقطر الندى / ٢٢٦ .

١ - أن تخفف « إن » .

٢ - أن يبطل عملها .

٣ - أن لا يتضح من الكلام أنها للتوكيد .

عندئذ يجب دخول اللام الفارقة نقول : إنْ محمدٌ لناجح ؛ وذلك لكى لا تلتبس إنْ المؤكد المخفَّفة بإن[1] النافية وإذا أمن اللبس بانخراط شرط من شروط الوجود السابقة جاز دخول اللام وعدم دخولها نقول : إنّ محمداً ناجح أو لناجح ، وإنْ محمداً ناجح أو لناجح .

وكقول الشاعر[2] :

أنا ابنُ أُباةِ الضيمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

ومن المسائل المتعلقة بشروط أمن اللبس : أنه إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته الندبة من غير تغيير لها فنقول : «واغلام أحمداه» ، وإن كان غير ذلك وجب فتحه إلا إن أوقع فى لبس . فمثال ما لا يوقع فى لبس قولنا فى «غلام زيد» واغلام زيداه» ، وفى «زيد» وازيداه .

ومثال ما يوقع فتحه فى لبس «اغلامَهوه» ، اغلامَكيه» وأصله «واغلامَكِ» بكسر الكاف ، «واغلامَهُ» بضم الهاء ، فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياءً ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم تفعل ذلك ، وحذفت الكسرة والضمة وفتحت، وأتيت بألف الندبة فقلت: واغلامكاه، واغلامهاه» لالتبس المندوب المضاف

(١) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند الحديث عن تأثير الشرط فى التركيب إذ زيدت اللام الفارقة وجوباً وتحدثنا عنها هنا باعتبار ان الشرط ادى وظيفة أمن اللبس .

(٢) البيت للطرمّاح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نفر .

انظر قطر الندى / ٢٢٧ ، وشرح الأشمونى رقم (٢٧٨) ، وشرح ابن عقيل رقم (١٤٠) ، وأوضح المسالك رقم (١٤٦) . والشاهد فيه قوله : وإن مالك كانت» حيث خففت إن ، وبطل عملها ، ولكن اتضح من المقام أنها للتوكيد لذا لم يحتج الكلام إلى اللام الفارقة لفقدان الشرط الثالث .

إلى ضميـر المخاطبة بالمنـدوب المضاف إلى ضميـر المخاطبة، والتبـس المندوب المضـاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلـى ضمير الغائبة[1] .

ويشير الشرط الـنحوى دفعاً للبس إلى أنه لا يـجوز حذف حرف النداء إذا كان للندبة نحو « وازيداه»[2] ، أو مع الضمير نحو « يا إياك قد كفيتُك» ، ولا مع المستـغاث نحو « يا لزيد » وذلك لأن هـذه الأساليب لها تركيـبها الخاص ، ووجود الأداة معها ضرورة ،

وتركها ملبس[3] .

---

(١) وجاء فـى المقتضـب : « وذلك قولك إذا نـدبت غلاماً لامـرأة وانت تخاطـب المرأة : واغلامكـيه ، واذهابَ غلامـكيه؛ لأنك تقـول للمذكر : واغـلامكاه ، واذهاب غـلامكاه . . . فإن ندبـت غلاماً لجماعة قلت: واغلامكموه، وواذهاب غلامكموه . . لأنك تقول للاثنين: واذهابَ غلامكماه . . » .
انظر الـكتاب لسيـبويه ١/ ٣٢٣ ، والمقـتضب ٤/ ٢٧٤ ، وشرح ابن عـقيل ٢/ ٢٢١ - ٢٢٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٧٩ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٣ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢١ وما بعدها .

(٣) ومن المسائل المتصلة بأمن اللبس فى التركيب جواز حذف المخصوص بالمدح والذم بشرط وجود الدليل وعدم حدوث لبس ، كما فى قوله تعالى: ﴿ إن وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب﴾ أى : هو ، أى : سيدنا أيوب عليه السلام .
انظر قطر الندى / ٢٦٠ .
وجاء فى ارتشاف الضرب : وذهب بعض المتأخريـن إلى أنه لا يجوز حذفه إلا إذا تقدم ، والأكثر لم يشترطوا فى جواز حذفه التقديم » .
الارتشاف ٣/ ٢٤ ، وانظر التصريح على التوضيح ٢/ ٩٥ .
ومن مسائل هذه المهمة الشرطية ، ما ورد فى باب التنازع من أنه يشترط فى العاملين أو العوامل صحة توجيه كل عامـل إلى المعمول من غير فـساد المعـنى أو إحداث لبس فيه كما فى قـول الشاعر أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس . لـعدم الإضمار فى أى من العاملين مما يعنى أنه لـيس من التنازع . وكذلك قول الشاعر :

ولو أن ما أسعى لأدنـى معيشة   كفانى ولم أطلب قليل من المال

إذ لو توجه كـل من «كفانى ، ولم أطلب» إلـى «من المال» لأدى ذلك إلى لبس وإلى خـلاف ما قصده الشاعر .
=

٣- شروط لها دور فى العمل الإعرابى :

- ظن واخواتها :

هذه الأفعال تعمل فتنصب المبتدأ مفعولاً به ، والخبر مفعولاً به ثانياً بشرط تقدمها على معموليها ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾(١) .

ولكن إذا توسطت المعمولين كقولنا « زيداً أو زيدٌ ظننت ناجحاً أو ناجح» ، أو إذا تأخرت عنهما كقولنا : زيدٌ ناجحٌ ظننت ، أو : زيداً ناجحاً ظننت .

جاز الإعمال والإهمال ، وإن كان الإعمال مع التوسط أكثر ، والإهمال مع التأخير أكثر ، وهذا ما يطلق عليها إلغاء ، أى إبطال عمل ظن وأخواتها لفظاً وتقديراً لتوسطها بين معموليها ، أو تأخرها عنهما .

أى أن شرط تقدم العامل على المعمولين شرط مؤثر فى العمل قوة وضعفاً . ومثال التوسط قول الشاعر(٢) :

أبالأراجيزِ يابنَ اللؤمِ توعدنــــى ... وفى الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخورُ(٣)

ومن الشروط المؤثرة على عمل ظن وأخواتها ، وإهمالها هو عدم وجود

= انظر شرح ابن عقيل ١/٤٦٣- ٤٦٤ . وقطر الندى/ ٢٧٧ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٨ .
- ومن هذه المسائل : وجوب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أنّ وصلتها نحو : «عندى أنك فاضل» ؛ إذ لو تقدم لالتبست أنّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى «لعل» . انظر حاشية الصبان ١/٢١٣ .

(١) سورة الإسراء : آية ١٠٢ .

(٢) البيت للشاعر منازل بن ربيعة المنقرى ، سيبويه ١/ ٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨٤ ، ٨٥ خزانة الأدب ١/ ١٢٥ ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٥٣ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، انظر قطر الندى / ٢٤٣ .

حائل بينها وبين معموليها ، وهو ما يُطلق عليه «تعليقا» : وهو عبارة عن إبطال عمل ظن أو إحدى أخواتها ؛ لوجود حائل بينها وبين معموليها - لفظاً لا تقديراً كما فى قوله تعالى : **﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾**[1] .

ومن المسائل التى تبين دور الشرط فى العمل الإعرابى جزم المضارع الواقع فى جواب النهى بشرط أن يصح تقدير شرط فى موقعه مقرون بلا الناهية مع صحة المعنى[2] ، وذلك نحو «لا تكفر تدخل الجنة» ، و «لا تدنُ من الأسد تسلمْ » ومما يتصل بهذه المسألة تلك الشروط التى تحدد جزم المضارع وهى :

١ - وقوعه جواباً لطلب « أمر ، نهى ، استفهام» .

٢ - تجريده من الفاء .

٣ - قصد الجزاء ، كما فى قول الشاعر[3] :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقط اللوى بين الدَّخول فحومل

فهى شروط وظيفتها تحديد العمل الإعرابى هنا ، وهو الجزم وبفقدها ، أو

---

(١) سورة البقرة : آية ١٠٢ .

جاء فى البحر المحيط ١/ ٥٣٤ ما نصه : « و«علم» هنا يحتمل أن تكون المتعدية لمفعولين ، وعلقت عن الجملة ، ويحتمل أن تكون المتعدية لمفعول واحد ، وعلقت ايضاً ، كما علقت عرفت ، والفرق بين هذين التقديرين يظهر فى العطف على موضعها ، واللام فى «لمن اشتراه» هى لام الابتداء ، وهى المانعة من عمل علم ، وهى أحد الأسباب الموجبة للتعليق ، وأجازوا حذفها ، وهى باقية على منع الحمل » . وانظر الدر المصون ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) قطر الندى/ ١١١ - ١١٢ ، وانظر المقتضب ٢/ ٨٢ ، ١٣٥ ، شرح الكافية ٢/ ٢٤٧ ، المغنى ١/ ١٨٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ٣١١ .

(٣) البيت لامرىء القيس ، انظر المحتسب ٢/ ٤٩ ، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٩ ، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥ ، ٩/ ٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠/ ٢١ خزانة الأدب ٤/ ٣٩٧ .

فقـد أحدها لا يتـم الجزم ، كما فـى قوله تعـالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[2] .

فقـوله : «تطهـرهم» و «يرثنـى» مرفوعـان لانتفاء شـرط مهم وهو قـصد الجزاء[3] .

ومما يرتبط بهذه الوظيفة الشرطية بعض مسائل النعت ، وهى :

١ - إذا نعت غـير الواحد ، فـإما أن يختلـف النعت ، أو يـتفق فإن اخـتلف وجب التـفريق بالعطـف ، فنقول : مررت بالـزيدين الكريم والبـخيل ، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر . وإن اتفق جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو : مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء[4] .

٢ - إذا نعت معمولان لعاملين متحدى المعنـى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : ذهب زيد وانطـلق عمرو العاقلان ، وحدثت زيداً وكلمت عمراً الكريمين ، ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين .

فإن اختلـف معنى العامـلين ، أو عملهمـا وجب القطع وامتـنع الإتباع ، نقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين أو العاقلان .

٣ - إذا تكررت النعوت ، وكان المنعوت لا يتضـح إلا بها جميعاً وجب إتباعها

---

(١) سورة التوبة : آية ١٠٣ .

(٢) سورة مريم : آية ٦ .

(٣) انظر تفصيل ذلك فى قطر الندى / ١١١ - ١٢ .

وجاء فى تفسير الكشاف للزمخشرى «يرثنى ويرث» الجزم جواب الدعاء والرفع صفة ٦/٤ .

وجاء فى الدر المصون للسمين قـوله : «قرأ ابو عمرو والكسائى بجزم الفـعلين على أنهـما جـواب للأمـر ، إذ تقديره : إن يهب يرث ، والباقون برفعهما على أنهما صفة لـ «وليًا» ٤/ ٤٩٢ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٥٩ - ١٦٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٣ - ١١٦ .

كلها فتقول: مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب وإذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاء فيها جميعها الإتباع والقطع ، وإذا كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع ، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع[1] .

ومنها كذلك الشروط[2] الواردة لجواز نصب المفعول لأجله وهى :

١ - أن يكون مصدراً معللاً .

٢ - أن يتحدد الزمان .

٣ - أن يتحدد الفاعل ، كما فى قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[3] .

وهكذا نرى أن للشرط النحوى دوراً فى توجيه العمل الإعرابى، وذلك من خلال المسائل التى ذكرنا، وغيرها من المسائل التى تمتلىء بها كتب النحو[4] .

---

(١) انظر قطر الندى / ٣١٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٦/١ وحاشية الصبان ١٢٢/٢ - ١٢٣ .

وجاء فى ارتشاف الضرب ٥٩١/٢ قوله : «وذهب المبرد وابن السّراج إلى أنه لا يجوز إلا القطع وإن اتفقا فى المعنى واختلفا فى اللفظ نحو : ذهب زيد وانطلق خالد العاملان فذهب سيبويه والكسائى والمبرد إلى جواز الإتباع والقطع فى أماكنه ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجب القطع» .

(٢) انظر قطر الندى / ٣١٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٦/١ وحاشية الصبان ١٢٢/٢ - ١٢٣ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩ .

(٤) من ذلك :

شروط العاملين أو العوامل فى التنازع . انظر قطر الندى / ٢٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٢/١ - ٤٦٣ .

- شروط إذن لنصب الفعل المضارع .

انظر قطر الندى / ٨٢ - ٨٣ ، وحاشية الصبان ٢٨٧/٣ - ٢٨٩ .

- شروط الأسماء الخمسة ، انظر شرح ابن عقيل ٤٨/١ ، وقطر الندى / ٩٥ وما بعدها ، وحاشية الصبان ٧٢/١ - ٧٣ .

- شروط إعمال ما الحجازية عمل ليس .

انظر سيبويه ٢٨/١ - ٢٩ ، ومعانى القرآن للفراء ٤٢/٢ - ٤٤ ، و ١١١/٣ ، والمقتضب ١٨٩/٤ ، والخصائص ٢٥/١ ، ١٦٧ ، والإنصاف / ١٠٧ - ١١١ . وقطر الندى / ١٩٨ وما بعدها ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ ، ٢/٢ - ٤ . =

= - شرط عمل «إنّ وأخواتها» عدم اقترانها بما الحرفية ، انظر قطر الندى / ٢٠٧ .
- شروط إعمال «أن المخففة» انظر قطر الندى / ٢١٣ .
- شروط عمل لا النافية عمل «إن» انظر قطر الندى / ٢٣٠ ، وابن عقيل ١/ ٣٣٥ .
- شروط نيابة الظرف والمصدر . انظر قطر الندى / ٢٦٣ .
- شروط الوصف بإلا - انظر سيبويه ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٤٠٨ ، والأصول لابن السراج ١/ ٣٦٩ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٣ .
- شرط عمل «دام» عمل كان - أن تسبق بما المصدرية الظرفية ، انظر قطر الندى / ١٧٩ - ١٨٠ .
- شرط إعراب «فو» إعراب الأسماء الخمسة تجردها من الميم ، انظر ابن عقيل ١/ ٤٤ ، وحاشية الصبان ١/ ٦٨ - ٦٩ ، والنحو الوافى ١/ ١٠٠ .
- شرط الجملة الواقعة حالاً - أن تكون خبرية ، وجوز الفراء وقوع الأمر . انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٣ .
- شرط نصب المفعول معه ، أن يكون بعد تمام الكلام . انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٥ ، وشرح الأشمونى ٢/ ١٣٦ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٤٣ .
- شروط إعمال المصدر - انظر ابن عقيل ٢/ ٨٤ - ٨٥ ، وقطر الندى / ٣٦٦ - ٣٧٤ ، وحاشية الصبان / ٢٨٦ .
- شروط إعمال اسم الفاعل ، انظر شرح ابن عقيل ١/ ٨٦ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ .
- فى باب الاشتغال - يشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت : زيداً أنت تضربه ، لم يجز للفصل بأنت . انظر حاشية الصبان ٢/ ٧٣ .
- شروط الاسم المتنازع عليه ، انظر قطر الندى / ٢٧٥ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٨ .
- شرط عمل الاسم الظاهر على ضمير الرفع . لا يجوز إلا بوجود فاصل ، انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٥ - ١٨٦ ، وحاشية الصبان ٣/ ١١٣ - ١١٤ .
- شرروط إعمال «تقول» عمل ظن . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٠ ، وبنو سُلَيم يُجرون القول مُجْرى الظن دون شروط ، انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٣ .
- شروط إعراب الأسماء الخمسة . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٨ وقطر / ٥٩ - ٦١ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٨ .
شروط الحروف العاملة عمل ليس . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٨ - ٢٧٦ .
- شرط الفاعل الذى يسد مسد الخبر كون المبتدأ وصفاً معتمداً على نفى أو استفهام ، وهو رأى البصريين إلا الأخفش ، انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٦٦ - ١٧٠ .
- شرط بقاء المضاف إليه مجروراً مع حذف المضاف أن يكون مماثلا لما عطف عليه ، أو مقابلاً له . انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٦٣ - ٦٤ . وانظر حاشية الصبان ٢/ ٢٧٣ .
- شروط زيادة - كان وإهمالها - انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٩ ، وقطر الندى / ١٩١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠ .
- شرط بناء المضارع اتصاله بنون النسوة ، أو اتصاله المباشر بإحدى نونى التوكيد ، فإذا فصل بينهما فاصل أعرب ولو كان مقدراً ومذهب الأخفش أنه يبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون =

- شروط توضح ماهية الجملة :

من ذلك ما نراه فى شروط الجملة الموصول بها إذ يشترط فيها أن تكون خبرية، ومشتملة على ضمير مطابق للموصول[1] ، وجاء فى شرح ابن عقيل زيادة على ذلك كونها خالية من معنى التعجب ، وكونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها[2] .

ومنها الشروط التى تحدد ماهية الجملة التى تقع خبراً للمبتدأ وهى: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وألا تكون ندائية فلا يجوز أن نقول : محمد يا أعدل الناس، وألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن وبل وحتى. وزاد ثعلب شرطاً رابعاً هو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنبارى خامساً وهو ألا تكون إنشائية . وهما شرطان موضع خلاف عند النحاة[3] .

وكذلك الشروط التى تحدد ماهية الجملة التى تقع حالاً وهى :

١ - أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالحال .

٢ - أن تكون خبرية .

٣ - ألا تكون جملة الحال تعجبية .

٤ - ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو «سوف» و«لن» وأدوات الشرط[1] .

وحددت الشروط الجملة الواقعة نعتاً بأن تقع بعد النكرة. وإن أجاز بعضهم نعت المعروف بالألف واللام الجنسية ويشترط فيها كذلك اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وقد يحذف للدلالة عليه . ويشترط فيها كذلك أن تكون طلبية[1] .

ويتضح من الحالات التى تقدمت دور الشرط فى تحديد ماهية الجمل .

= التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعض العرب أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٦ ، وقطر الندى / ٤٥- ٤٦ .

(١) انظر قطر الندى / ١٤٩ .

(٢) شرح ابن عقيل / ١/ ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٧٦ (الهامش ١) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٣ (الهامش ٢) .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٤ - ١٥٧ .

ثانياً: شروط لها وظائف فى اللفظ المفرد

١ - شروط وظيفتها خاصة بالصياغة ، كشروط جمع المذكر السالم ، وشروط التثنية ، وشروط صياغة أفعل التفضيل ، وفعلى التعجب ، وكشروط صياغة المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسمى الزمان والمكان ، وكيفية صياغتهما من الثلاثى وما يزيد عن الثلاث ، وشروط التصغير ، والنسب .

الشروط الواردة فى الأبواب السابقة هى شروط خاصة بصياغة المفرد ، وهى متعلقة بالجانب الصرفى الذى يهتم ببنية الكلمة .

وأذكر فى هذا الصدد مسألة لبيان دور الشرط فى الصياغة الصرفية للكلمة ، وهى :

إذا جمع الاسم المؤنث الثلاثى الصحيح العين الساكن المختوم بالتاء ، أو المجرد عنها بألف وتاء أتبعت العين الفاء فى حركتها إن كانت مفتوحة الفاء كدَعْد ، وحَفْلة نقول : دَعَدات ، وحَفَلات .

وأما إن كانت مضمومة الفاء كغُرْفة وحُجْرة ، أو مكسورها كهِنْد وخِدْمة ففيه ثلاث لغات ، هى :

١- الإتباع ، نقول : غُرُفات ، حُجُرات هِنِدات وخِدِمات .

٢ - التسكين ، نقول : غُرْفات ، حُجْرات ، هِنْدات ، خِدْمات .

٣ - الفتح ، نقول : غُرَفات حُجَرات ، هِنَدات ، خِدَمات .

وإن كانت لام مضموم الفاء ياءً كدُمْية ، أو لام مكسورها واواً كذِروة ، فيمتنع الإتباع نقول : دُمْيات وذِرْوات ، وذِرَوات . وشذ فى جروة

جِروات(١) .

٢- شروط احترازية :

وتمثلها «ما» الكافة لإنّ وأخواتها ، فإنه يشترط فيها أن تكون حرفية احترازاً من «ما» الموصولة ، فإنها لا تبطل عملها ، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّما صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ﴾(٢) . فيمن قرأ برفع «كيد» على أنه خبر لإنّ ، و«ما» الموصولة اسمها ، وجملة «صنعوا» صلتها ، والعائد محذوف تقديره : والله أعلم «صنعوه» .

---

(١) انظر شذا العرف /٩٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢٤٩ - ٢٥٤ ، وانظر «جفنة ، طلحة» فى سيبويه ٢/١٨١ - ١٨٢ ، والمقتضب ٢/١٨٨ - ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥١ . وانظر جمع «هند» فى سيبويه ٢/٩٧ ، والمقتضب ٢/٢٢٣ من مسائل هذه الوظيفة الشرطية :

- قلب واو الافتعال تاء كما فى «اتعد واتزن ، ومتعد ومتزن ومتجل معه وَجِلت جاء فى المقتضب ١/٩١ :

« اعلم أنك إذا قلت : افتعل ومفتعل ، وما تصرف منه فإن الواو من هذا الباب تقلب فيه تاءً ، وذلك الاختيار والقول الصحيح . . » وانظر سيبويه ٢/٣٥٦ - ٥٧ ظ . وشذا العرف .

- قلب الواوب ياءً فى شبه المعتل ، وشرطه أن يكون بعد الواو فى الجمع ألف نحو سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض . انظر حاشية الصبان ٤/٣٠٤ ، وشذا العرف /١٤٢ .

انظر سيبويه ٢/٣٦٩ ، والمقتضب ١/١٣ ، والخصائص ١/١١٢ والارتشاف ١/١٣٦ .

- مسائل الإبدال والإعلال ، انظر الكتاب ٢/٣١٤ ، والمقتضب ١/٦٤ .

- شروط حذف واو المثال وجد وصف . انظر حاشية الصبان ٤/٣٤٢ .

- حذف فاء المصدر مثل وعدنه عدة ، ووزنته زنة ، انظر الكتاب ٢/٣٥٨ ، والمقتضب ١/٨٩ ، قطر الندى /١٣١ - ١٣٢ ، وحاشية الصبان ٤/٣٤٢ .

- المسائل الخاصة بالتصغير ، انظر حاشية الصبان ٤/١٥٦ ، و ٤/١٦٤ ، وشذا العرف /١١٢ - ١١٩ .

- المسائل الخاصة بالنسب - انظر حاشية الصبان ٤/١٨٢ - ١٨٣ ، وشذا العرف .

- من شروط صياغة المثنى أن لا يبقى العلم على علميته ، وكذلك عند جمعه . انظر الكتاب ١/٢٦٨ ، والمقتضب ٤/٤٢٣ .

(٢) سورة طه : آية ٦٩

وأما من قرأها بنصب «كيد» فعلى أنه مفعول به لصنعوا ، و «ما» تكون كافة لإن فى هذه القراءة[1] .

ومن الشروط الاحترازية ما نراه فى «ذو» التى هى من الأسماء الخمسة ، فمن المعلوم أن هذه الأسماء تعرب بالحروف ، أى بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، لكن بشروط عامة . وشروط خاصة ، ومن الشروط الخاصة أن تكون «ذو» بمعنى صاحب[2] ، وذلك احترازاً من «ذو» الطائية ، فهى عندهم بمعنى الذى ، أى اسم موصول ، وتلزم الواو فى الحالات كلها ومن ذلك قولهم «لا وذو ى السماء عرشه» وذلك قول شاعرهم[3] :

فإن الماء ماء أبى وجـــدى   وبئرى ذو حفرتُ وذو طويتُ

إذن فهو شرط قصد به الاحتزاز .

ومن هذه الشروط ما يشترط فى الواو التى تضمر بعدها «أن» الناصبة للمضارع إضماراً واجباً ، حيث يشترط فيها أن تكون للمعية[4] ، كما فى قول الشاعر[5] :

لا تَنْهَ عن خلق وتأتىَ مثلَه   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

وشرط إفادتها معنى «مع» هو احتراز عن الواو التى لا تفيده بل تفيد التشريك ، كقولنا : ذاكر ونجح محمد .

---

(١) انظر الكشاف ٤/ ٩٥ ، والدر المصون ٥/ ٤٠ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤١ ، وقطر الندى /١٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٨ ، وحاشية الصبان ١/ ٦٨ .

(٣) الشاعر سنان بن الفحل الطائى .

انظر قطر الندى رقم (٣١) ، وأوضح المسالك رقم (٥١) ، وشرح الأشمونى رقم (١٠١) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٧ ، وقطر الندى/ ١٠٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٨ .

(٥) البيت لأبى الأسود الدؤلى ، انظر ابن عقيل رقم (٢٢٨) ، وأوضح المسالك رقم (٤٩٩) ، وقطر الندى رقم (٢٣) ، ونسبه سيبويه ١/ ٤٢٤ ، للأخطل .

ومما يكون الشرط فيه احترازياً «منـع سحر من الصرف» فشرطه أن يراد به سحر يوم بعينـه ، فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة فإن تجرد منـهما مع قصد التعيين ، فـهو حينئذ ظرف لا يتـصرف ولا ينصرف ، نحو «جئـت يوم الجمعة سحر»[١] .

فهو شرط احترازى ، احترز به مما لا يراد به سحر يوم بعينه .

ومن هذه المسائل كذلك منع المؤنث المـعنوى من الصرف بشرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف نحو : زينب وسعاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث[٢] .

فهو شرط مؤثر فـى منع الاسم من الصرف أو عدم منعـه ، كما أنه شرط احترازى من الاسم الثلاثى[٣] .

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٦٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٥٣ .

(٣) ومن المسائل التى يؤدى فيها الشرط دوراً احترازياً :

- قلب واوا فُعْلـى ياءً إذا كانت لام الكلـمة بشرط أن تكون الـكلمة وصفـا نحو الدنيا - احـترازاً من الاسم نحو شُروى وحُزوى فلا إعلال .

انظر سيبويه ٢/ ٣٨٤ ، والمقتضب ١/ ١٧٠ ، والصبان ٤/ ٣١٢ ، وشذا العرف / ١٤٣ .

- قلب الواو ياءً إذا كانت عيناً لمصدر فعل اعلنت فيه قبلها كسر بعدها الف .

فاحترز من سواك وسوار لانتفاء المصدرية، ومن نحو لاوذ لو اذاً، وجاور جواراً لصحة عين الفعل ، وحـال حولاً ، وعاد المريض عوداً لعـدم الألف . انظر حاشيـة الصبان ٤/ ٣٠٣ ، وشذا العرف / ١٤٢ .

- من شروط الإعلال بالنقل أن يكون الساكن المنقول إليـه صحيحاً ، احترازاً من العلة نحو قاول وبايع وعوّن وبيّن وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو «يأيس» مضارع «آيس» لأنها معرض للإعلال بقلبها الفاً .

انظر حاشية الصبان ٤/ ٣٢٠ وشذا العرف / ١٣٧ .

ومن الشروط الاحترازية ما يشترط لقلب الواو والياء همزة فى صيغة مفاعل نحو صحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز ، حيث يشترط أن يكون المـفرد ممدوداً ، وأن يكون مه زائداً احترازاً من نحو قسْور وقسـاور لعدم ، ومن نحو معيشة معايش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة .

- انظر حاشية الصبان ٤/ ٢٨٩ ، وشذا العرف /

٣- شروط لتحديد الماهية :

هناك شروط تؤدى إلى تحديد ماهية الكلمة من مثل :

- كى المصدرية : وشرط مصدريتها أن تسبق[1] بلام التعليل لفظاً كما فى قوله تعالى : ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[2] ، أو تقديراً كما فى قولنا : « أدرس كى أنجح » إذا أردنا لكى أنجح فالمعروف أن «كى» فى العربية تأتى على ثلاثة أضرب[3] .

= - ومنها كذلك : حذف الف «ما» عند الجر ، فإنه يشترط فيها أن تكون استفهامية ، احترازاً من الموصولة والشرطية والمصدرية ، فلا حذف . انظر حاشية الصبان ٤/ ٢١٦ .

- ومنها أيضاً - ما يشترط فى منع الوصفية ووزن الفعل من الصرف ، كون الوصفية أصلاً ، فلو كانت الكلمة فى الأصل اسماً ، ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها . وإنما اشترطت الأصالة احترازاً من الوصفية العارضة فإنها لا تمنع الاسم من الصرف كما فى : هذا لب صفوانٌ أى قاس ، وهذا رجل أرنب ، أى ذليل . انظر قطر الندى / ٤٥١ .

- ومن ذلك ما ورد فى تعريف المفعول معه وهو : اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما فيه حروفه ومعناه .

فكل ما فيه أمور احترازية ، وهو وإن كان تعريفاً لكنه يشتمل على شروطه . القطر / ٣٣٣ .

- وكذلك ما يشترط فى المفعول المطلق من كونه مصدراً فضلة احترازاً من العمدة كما فى مثل قولنا : كلامك كلام حسن ، وجد جده . القطر / ٣١٢ - ٣١٣ .

- ومنها ما يتعلق بقلب الواو همزة جوازاً فشرط الواو أن تكون مُصَدَّرة مكسورة نحو وِشاح وِفادة وِسادة إلى إشاح إفادة وإسادة ، وقرأ أبى وابن جبير والثقفى «من إعاء أخيه» والاحتراز بالمصدر عن نحو واو طويل ، فلا تقلب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة . . والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة ، والأصل وناة لأنه من الونية وهو البطء . انظر حاشية الصبان ٤/ ٢٩٦ .

- ومن الشروط التى تؤدى الوظيفة الاحترازية كثير من الشروط فى جموع التكسير .

(١) قطر الندى/ ٨٠ ، ويقول سيبويه فى معرض تفريقه بين كى التعليلية الجارة وكى المصدرية الناصبة ١/ ٤٠٨ : «وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة «أنْ» ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام» ، أى أنها تكون جار كما بيّن ذلك السيرافى .

(٢) سورة الحديد : آية ٢٣ . انظر الدر المصون ٦/ ٢٨٠ .

(٣) انظر مغنى اللبيب / ٢٤١ .

أ - أن تكون اسماً مختصراً من كيف ، كقول الشاعر[1] :

كى تجنحونَ إلى سلم وما ثُئِرت   فتلاكم ولظى الهيجاء يضطرمُ

ب- وأن تكون تعليلية بمنزلة اللام معنى وعملاً ، أى حرف جر ، وذلك إذا دخلت على «ما» الاستفهامية «كيم» ، أو التى ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوباً .

جـ- مصدرية ، وهى الداخلة عليها لام التعليل ؛ لأن حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل .

« أنْ » المفسرة : وشرطها أن تسبق[2] بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، ولايدخل عليها حرف جر ، ومثال «أن» المفسرة نحو قولنا : أشرت إليه أن أدرس . ونحو قوله تعالى : **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾**[3] ، وقوله تعالى : **﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾**[4] .

فهذه الشروط حددت ماهية «أن» المفسرة .

وما قيل فى شروط أن المفسرة ، يقال فى شرط زيادة «أن» وهو «وقوعها بين فعل القسم ، ولو الشرطية كقولنا : «**أقسم أن لو جاء زيد لأكرمته**» فهو شرط لتحديد الماهية[5] .

---

(١) لم ينسب البيت لشاعر ، انظر مغنى اللبيب/ ٢٤١ . والدرر اللوامع ١/ ١٨٤، همع الهوامع ١/ ٢١٤ .

(٢) انظر شروط أن المفسرة فى مغنى اللبيب / ٤٧ وما بعدها .

(٣) سورة «المومنون» / ٢٧ .

(٤) سورة المؤمنون : / ٣٢.

ويجوز أن تكون المصدرية أى أرسلناه بأن اعبدوا أى بقوله : «اعبدوا» وأن تكون مفسرة » الدر المصون ٥/ ٨١ ، وجاء فى المغنى / ٤٧ : «وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية ألبتة وهو عندى متجه ؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم » لم يكن «قم» نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد» .

(٥) انظر قطر الندى / ٨٥ ، والمغنى / ٥٠ . وانظر المواضع الأخرى لزيادة «أن» فى المغنى / ٥٠- ٥٣ .

«حتى العاطفة» : وشرطها أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها كقولنا : «أكلت السمكة حتى رأسها» ، أو فى حكم الجزء كقول الشاعر[1] :

ألقى الصحيفةَ كى يخففَ رحلَه   والزادَ حتى نعلهَ ألقاها

فشرطها حدّ ماهيتها[2] .

كان الزائدة : تأتى كان زائدة بشرطين ، هما :

١ - أن تكون بلفظ الماضى .

٢ - أن تقع بين شيئين متلازمين كقولنا : ما كان أحسن ، نحو «لم يوجد كان مثلُك» ونحو «جاء الذى كان أكرمته» ، وكقول الشاعر[3] :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قوم   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[4]

ذا الموصولة : تأتى «ذا» اسم موصول بشرط أن تسبق بما أو بمن الاستفهاميتين[5] ،

---

(١) البيت لأبى مروان النحوى ، أو المتلمس . انظر سيبويه ١/ ٥٠ ، قطر الندى / ٤٣١ ، شرح ابن يعيش ١٩/٨ ، همع الهوامع ٢/ ٢٤ ، الدرر اللوامع ٢/ ١٦ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٧٨ - ١٧٩ ، وقطر الندى/ ٤٣١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣١ ، ٦٤٧ - ٥٠ ، وحاشية الصبان ٣/ ٩٦ - ٩٧ .

(٣) البيت للفرزدق - انظر سيبويه ١/ ٢٨٩ ، والخزانة ٤/ ٣٧ ، وديوانه / ٨٣٥ ، والمغنى / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٤) شذت زيادة كان من حرف الجر ومجروره كقوله :

شراة بنى أبى بكر تسامى   على كان المسوّمة العرب

وشذت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أم عقيل بن أبى طالب :

أنت تكون ماجد نبيل   إذا تهبّ شمألٌ بليلُ

شرح ابن عقيل ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٥) يقول سيبويه ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥ : « هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذى ، وليس يكون كالذى إلا مع «ما ومن» فى الاستفهام فيكون «ذا» بمنزلة الذى ، ويكون ما حرف الاستفهام وإجرائهم إياه مع «ما» بمنزلة «اسم واحد» وانظر المغنى / ٣٩٥ .

كما فى قوله : ﴿ماذا أنزلَ ربُّكُمْ﴾[1] ، وكقول الشاعر[2] :

وقصيدةٍ تأتى الملـــوكَ غريبةٍ   قد قلتُها ليقالَ من ذا قالها ؟

فـ «ذا» فى الآية الكريمـة ، وفى بيت الشعر قد حددت ماهيـتها عن طريق شرط سبقها «بما» أو «مـن» الاستفهاميتين ، فإن لم تسبق بأى مـنهما فهى اسم إشارة عند البـصريين ، واسم موصول عند الـكوفيين ولذلك اختلـفوا فى قول الشاعر[3] :

عدس ، ما لعبّاد عليكِ إمارةٌ   أمنتِ وهذا تحملين طـــليقُ

فـ «ذا» هنا اسـم إشارة عند البصريـين ؛ لأنها فقدت الشـرط الذى يحدد ماهيتهـا عندهم ، واسم موصول عنـد الكوفيين ؛ لأنهم لم يـشترطوا ذلك ، وترتب على هذا الخلاف الاختلاف فى موقع جملة «تحملين» ، فهى فى موضع نصب عـلى الحال عند البـصريين ، حيث أجاز سـيبويه مجىء الحـال من اسم الإشارة ، ولا محل لها من الإعراب صلة الموصول عند الكوفيين[4]

---

(١) سورة النحل : آية ٣٠ .

جاء فى الـدر المصون ١/ ١٦٥ - ١٦٦ قوله : «اعـلم أن «ماذا صنعت» ونـحوه فى كلام العـرب ستة استعمالات : أن تكون «ما» اسم استفهام فى محل رفع بالابتداء و«ذا» اسم إشارة خبره ، والثانى : أن تكون «ما» اسـتفهامية و «ذا» بمعـنى الذى والجملة بعدهـا صلة وعائدها محـذوف» . . . والثالث : أن يغلِّب حكم «ما» على «ذا» فيتركا ويصيرا بمنزلة اسم واحد . فيكون فى محل نصب بالفعل بعده . . . والرابع : أن يجعل «مـاذا» بمنزلة الموصول تغليبـاً لـ «ذا» على «ما» عكس ما تقدم فـى الصورة قبله ، وهو قليل جدا» . وانظر الدر المصون ٤/ ٣٢٤ .

(٢) البيـت للأعـشى أبى بـصير ميمون بـن قيس بن جندل . انـظر شذور الذهب / ١٤١ ، وقطـر الندى / ١٤٥ ، والدرر ١/ ٥٩ ، ديوانه / ٢٣ .

(٣) البيت ليزيد بن مفرغ ، انظر المحتسب ٢/ ٩٤ ، الإنصاف ، شرح ابن يعيش ٢/ ١٦ ، ٤/ ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٩ ، الخزانة ٢/ ٥١٤ ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٣٩ ، قطر الندى / ١٤٦ .

(٤) انظر قطر الندى / ١٤٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٥٣٠ - ٥٣١ وشـرح التصريح على التوضيح ١/ ١٣٨ - ١٤٠ .

أل : اسم موصول : بشرط دخولها على وصف[1] صريح من غير تفصيل كقولنا الضاربُ الرجلَ ، الشارح الدرسَ .

فشرطها حدد ماهيتها .

لام الجحود : وشرطها أن تسبق بكون[2] منفى ، كما فى قوله تعالى : **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾**[3] .

أم المتصلة : وشرطها أن تسبق[4] بهمزة التسوية ، كما فى قوله تعالى : **﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾**[5] ، وقوله : **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾**[6] . أو أن تسبق بالهمزة المغنية عن «أى» كقولنا : «أزيد عندك أم عمرو ؟» أى : أيهما عندك ؟ .

أم المنقطعة : وشرطها[7] أن لا تسبق بهمزة التسوية ، ولا الهمزة المغنية عن «أى» ، وهى تفيد الإضراب ، كما فى قوله تعالى : **﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ**

---

(١) انظر قطر الندى / ١٤٢ ، والمهع ١/ ٨٥ ، والدرر اللوامع ١/ ٦٠ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٣٧ ، والصبان ١/ ١٦٥ ، ارتشاف الضرب ١/ ٥٣١ ، ومن المختلف فيه (أل) فى نحو : الضارب والمضروب فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف وليست موصولة . وعنده أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل لا يعملان ، فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة فقال المازنى موصول حرفى وقال ابن السراج والفارسى والأكثرون موصول » .

(٢) انظر قطرى الندى / ٩٢ ، ومغنى اللبيب / ٢٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٠ .

(٣) سورة الأنفال : آية ٣٣ . الدر المصون ٣/ ٤١٥ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٩ ، والمغنى / ٦١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٢ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٩٩ - ١٠١ .

(٥) سورة إبراهيم : آية ٢١ .

(٦) سورة البقرة : آية ٦ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٠ - ١٨١ ، والمغنى / ٦٥ ، وقطر الندى / ٤٣٥ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٤ .

الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1] .

الحال المؤكدة لمضمون الجملة : ويشترط أن تسبق[2] بجملة اسمية وأن يكون المبتدأ والخبر نكرتين جامدين كقولنا : زيد أخوك عطوفاً ، وكقول الشاعر[3] :

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبـــى وهل بدارةَ يا لَلناس من عار ؟

فالشروط السابقة حددت ماهية الحال المؤكدة لمضمون الجملة .

وهكذا يتضح لنا أن للشروط دوراً فى تحديد ماهية الكلمة[4] .

---

(١) سورة السجدة : آية ٢ .

(٢) انظر سيبويه ١/ ٢٥٧ ، والمقتضب ٤/ ٣١٠ ، والخصائص ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، و٣/ ٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٢ ، والرضى على الكافية ١/ ١٩٦ - ١٩٧ ، وشذور الذهب / ٢٣٤ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٤ - ٦٥ ، والخزانة ١/ ٥٥٣ .

(٣) هذا البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٧ ، والخصائص ٢/ ٢٦٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٢ ، . وشذور الذهب / ٢٣٤ .

(٤) وهناك نماذج أخرى تتضح فيها هذه الوظيفة الشرطية منها - لو المصدرية - فشرطها وقوع «أن» المصدرية موقعها نحو «وَدِدْت لو قام زيد» أى قيامه . انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٢، والمغنى / ٣٤٩ وما بعدها .

- «لا» العاطفة - ولها شرطان : ١- إفراد معطوفها . ٢- أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيداً لا عمراً ، وجاء فى زيد لا عمرو . أو بنداء خلافاً لابن سعدان (كوفى» نحو : يا ابن أخرى لا ابن عمى . انظر حاشية الصبان ٣/ ١١١ . وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٤ .

- لكن العاطفة - وشروطها : ١- أن تسبق بنفى أو نهى . ٢- أن يكون معطوفها مفرداً . ٣- أن لا تقترن بالواو .

انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٤ ، وحاشية الصبان ٣/ ١١٠ .

- لولا الجارة - بشرط أن يليها ضمير ، نحو «لولاى ، لولاك ولولاه» وهذا رأى سيبويه ، وخالفه فى ذلك الأخفش والمبرد .

انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٦ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٦

- « مذ ومنذ » حرفا جر بشروط وهى :

١- أن يكون المجرور وقتاً .

٢- أن يكون المجرور معيناً لا مبهماً .

٣- أن أن يكون المجورو ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً .

٤- شروط وظيفتها وقاية الكلمة :

وتظهر هذه الوظيفة فى مسائل منها :

- يشترط لحذف ياء «فعلية» شرطان وهما :

١ - أن تكون عين الكلمة صحيحة .

٢ - أن تكون عينها غير مضعفة ، ويتحقق الشرطان فى مثل قبيلة وصحفية ، نقول قَبَلى ، صَحَفى .

فإن كانت العين معتلة كطويلة ، فإنه لا يجوز حذف الياء ؛ لأنها لو حذفت وقلنا : «طَوَلى» فإنه سترتب عليه قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير «طالى» فتبتعد الكلمة عن أصلها ، فهذا الشرط قصد منه المحافظة على الكلمة ، ويظهر أثر هذا الشرط كذلك فى النسب إلى صيغة فعولة نحو «شنوءة» ، قالوا فيها شنئى ، فإن كانت العين فيها معتلة كقوولة ، فإن الواو تبقى للعلة التى ذكرنا فى «طويلة»[1] .

ولذلك لم يشترط هذا الشرط فى النسب إلى صيغة «فُعَيْلَة» كجُهينة وعيينة» فقد حذفت الياء - قالوا فى النسب إليها : جُهَنى ، وعُيَنى» ؛ لأن الياء الباقية لا خوف عليها من الإعلال والقلب ؛ وإن تحركت إلا أن ما قبلها مضموم ، والشرط أن يفتح . .

- ومنها كذلك رد فاء الكلمة المحذوفة عند النسب بشرط علة لامها كشية ، نقول فى النسب إليها «وشيى» بإعادة الواو المحذوفة ؛ لأن لام الكلمة

= انظر حاشية الصبان ٢/ ٢٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٩ .

- كى التعليلية - وشرطها دخولها على ما الاستفهامية نحو كيمة أو على «ما المصدرية» : انظر سيبويه ١/ ٤٠٨ ، انظر تفصيل ذلك فى حاشية الصبان ٣/ ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣ .

(١) انظر سيبويه ٢/ ٧٠ - ٧١ ، والمقتضب ٣/ ١٣٤ ، شرح الشافية ٢/ ١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٨٣ ، وشذا العرف / ١٢٢ .

علة ، وهذا الشرط شرط واقٍ للكلمة ؛ إذ لا تتحمل الكلمة حذف الفاء وعلة لامها وإجراءات النسب .

ولهذا ، فإن الفاء المحذوفة لا تعود عند النسب فيما صحت لامه كعدة وصفة نقول فيهما : عِدى ، ، صِفى[1] .

ومن المسائل التى يتضح فيها أثر هذا النوع من الشروط هذه المسألة ، وهى أن التصغير من الأمور التى تعيد الكلمات إلى أصولها ، سواء كان التغيير بتغيير حرف مكان حرف ، كما فى «موقن» نقول «مُيَيْقِن» . أم كان التغيير بحذف حرف أو أكثر من الكلمة ، وتشير القاعدة الصرفية إلى أن المحذوف لا يعود عند التصغير إذا بقيت الكلمة على ثلاثة أحرف فصاعداً من مثل : شاكٍ وقاصٍ نقول فى تصغيرهما : شويكٍ وقويضٍ ، دون إعادة المحذوف لكن إن بقيت الكلمة على حرف أو حرفين ، فإن المحذوف يعود عند التصغير ، سواء كان المحذوف فاء الكلمة مثل «كل وخذ» ، أم عين الكلمة مثل «مذ وقل» أم لام الكلمة ، مثل «برم ودم» إذا سمى بما تقدم ، وكذلك إن بقيت الكلمة على حرف واحد مثل : قِ ، فِ ، عِ وسبب إعادة المحذوف فى الحالتين يعود إلى أن الاسم المصغر يجب أن يكون ثلاثياً من جهة ، ومن جهة أخرى فإن اللفظ غير محتمل لتغييرات التصغير إضافة إلى ما فى الكلمة من حذف ، فهو شرط واقٍ للكلمة[2] .

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٨٥ ، والمقتضب ٣/١٥٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وشذا العرف / ١٢٦ .

(٢) يقول سيبويه ٢/ ١٢١ : « اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال «فُعَيْل» فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم ترده لخرج عن مثال التحقير وصار على اقل من مثال فُعَيْل» .

وانظر المقتضب ٢/٢١ - ٢٤٢ ، وشرح الشافية ١/٢١٧ - ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١ ، وشذا العرف / ١١٦ .

ومن هذه المسائل : قلب الواو ياء إذا كانت عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسر ، وهى فى مفرده إمـا معتلة كدار وديار وحيلة وحيل وقـيمة وقيم ، وإما شبيـهة بالمعتـلة وهى الساكنـة بشرط أن يليـها ألف كسوط وسـياط ، وحوض وحياض ، وتسلم الواو إن أعلت لام المفرد كـجمع ريّان وجوّ فيقال فيهما رِوَاء وجواء بتصحيح العين لئلا يتوالى فى الجمع إعلالان قلب العين ياءً وقلب اللام همزة[1] .

لذا اشترط لإعلال الواو ياءً فى هذا الموضـع أن تكون اللام صحيحة ، أما وإن اللام فى «رواء وجواء» علة ؛ لذا سلمت الـواو من الإعلال ؛ لئلا يلتقى إعلالان بالقلـب ومتجاوران بينهما فاصـل ضعيف هو الألف ، فتبتعـد الكلمة عن أصلها .

وشبيه بذلك أعنـى الشرط الواقى ، ما يتعلق بالتـرخيم من شروط ، فإن كان الترخيم بحذف حرف فإن من شـروطه أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، كترخيم «حارث» إلى «حارِ» وإن كان التـرخيم بحذف حرفين ، فإن من شروط كذلك أن يـكون ما قبل آخره ثـلاثة أحرف فأكثـر نحو : سلمان ، نـقول : يا سلمُ .

وهدف الشرط فى الموضـعين السابقين هو المحافظة ؛ ولـذلك ذهب بعض النحاة إلـى جواز ترخيم العلـم الثلاثى إذا كان متحـرك الوسط كحَسَن وقَمَر ، قالوا : يا حسُ ويا قمُ لأنهم عدوا حركة الوسط حرفاً رابعاً[2] .

---

(١) شذا العرف/ ١٤٣ ، وانظر ارتشاف الضرب ١/ ١٣٦ .

(٢) انـظر قطر الـندى / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، وابن عقيـل ٢/ ٢٢٦ وهمع الهـوامع ١/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٨٦ - ١٨٧ .

من مسائل هـذه الوظيفة الشرطيـة ما يلاحظ فى قلب الهـمزة ياءً فى خطايا ، أو واو كهـراوى «فالتى تقلب ياءً يشـترط فيها أن تكون لام الواحد همـزة ، أو ياء أصلية ، أو واواً منقلبة يـاءً والتى تقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة فى اللفظ ، سالمة من القلب ياءً » .

٥- أمن اللبس فى اللفظ :

من مسائله :

عند ترخيم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث كمسلمة ، فإنه يجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف ، فنقول : «يا مُسلمَ» بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا نقول : يا مُسلمُ بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر .

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين فنقول فى مَسْلمة : يا مَسْلَمُ ، ويا مَسْلَمَ [1] .

فوظيفة الشرط هنا أمن اللبس ، ودفع الوهم .

ومن المسائل التى يمكن ضمها إلى هذه الوظيفة الشرطية النسب إلى المركب الإضافى ، فالأصل فيه هو أن ينسب إلى صدر الكلمة ، فنقول فى امرىء القيس ، يامرئ أو يا امرئى على الخلاف بين النحاة فى إبقاء الهمزة أو حذفها .

بشرط ألاَّ يؤدى ذلك إلى الإبهام ، وذلك فى النسب إلى المركبات التى

= انظر ارتشاف الضرب ١/ ١٢٩ ، وشذا العرف / ١٣٩ .

فهذه شروط يقصد بها عدم إحداث ثقل فى الكلمة نتيجة التغييرات الكثيرة ، بحيث لا يصعب نطقها . انظر المقتضب ١/ ١٤٠ - ١٤١ .

ومن الشروط التى تقى الكلمة ما يشترط فى الإعلال بالنقل من أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو : ما أبْيَن الشىء وأقْوَمه ، وأبين به ، وأقْوم به . حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل . حاشية الصبان ٤/ ٣٢٠ .

وانظر همع الهوامع ٢/ ٢٢٣ .

إذ يترب على فقدان هذا الشرط قلب الياء أو الواو ألفاً لفتح ما قبلها وقد كانت فى الأصل متحركة فتصير ما أبان ، وما أقام . فتبتعد الكلمة عن الصورة المطلوبة لصيغتى التعجب .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣ .

يعرف أولها بثانيها ، كأبى بكر وأم كلثوم وابن عمر وابن الزبير ، فإننا ننسب إلى ثانيهما ، وليس إلى أولهما لما يؤدى إليه من لبس[1] .

ومن مسائل هذا النوع من الشرط :

صيغة مفعول لما عينه علة كمقول ومبيع ، والأصل : مقوول ومبيوع ، فتنقلْ حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله (إعلال بالنقل) ، فيلتقى ساكنان ، فتحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين ، فتصبح «مقول ، ومبيع» وأصلب «مَبِيع» مَبْيُع ، فتقلب ضمة الياء كسرة فتصير «مَبِيع» لئلا تنقل الياء واواً [2] فيلتبس الواوى باليائى ، فهو شرط يقى الكلمة من الالتباس بغيرها .

فيما تقدم اتضح لنا دور الاشتراط فى التركيب واللفظ مما يدل على أن المسائل محكمة ومحددة تحديداً دقيقاً يبرهن على فهم دقيق ، ولكن ما مدى اتفاق النحاة وأهل اللغة فى هذه الشروط ؟ وهل تحققت تلك الشروط بشكل متكامل ؟ أم حدث لبعضها انخرام ؟

وللإجابة عن ذلك نقول إن هنالك شروطاً اختلف فيها نذكر منها بعض الأمثلة :

فقد أجاز ابن السكيت إعمال «ما» عمل ليس مع زيادة «إن» بعدها مخالفاً أحد شروط إعمالها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر[3] :

بنى غُدانةَ مــا إن أنتمُ ذهباً ... ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ

---

(١) شذا العرف / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) شذا العرف/ ١٥١ ، وانظر سيبويه ٢/ ٣٦٣ ، والمقتضب ١/ ١٠٠ ، ١٠٢ .

(٣) البيت لم يعرف قائله انظر الخزانة ٢/ ١٢٤ ، التصريح على التوضيح ١/ ١٩٦ ، همع الهوامع ١/ ١٢٣ ، الدرر اللوامع ١/ ٩٥ .

وذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، وتبعه الشلوبين إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتفاء نفى خبرها بإلا كما فى قول الشاعر[1] :

وما الدهرُ إلا منجنونا بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلا معذباً

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال «ما» إعمال «ليس» مع تقدم خبرها على اسمها ، كما فى قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهَم بشرُ

ومن المسائل التى اختلف النحاة[2] فى شرطها اختلافهم فى أولوية الإنابة عند بناء الفعل للمجهول ، فمذهب البصريين - إلا الأخفش - أنه إذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجودة[3] تقدم أو تأخر واستدلوا لذلك بقراءة أبى جعفر ﴿لِيجْزِي قَوْماً بما كَانُوا يكْسِبُون﴾[4] .

---

(١) البيت لم يعرف قائله . انظر التصريح على التوضيح ١/ ١٩٧ ، مغنى اللبيب .

(٢) انظر سيبويه ١/ ٢٩ ، والمقتضب ٤/ ١٩١ ، الخزانة ٢/ ١٣٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤ ، ٢١٩ ، ٢٤٩ ، والدرر اللوامع ١/ ٩٥ ، ١٨٨ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٩٨ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٠ - ٢٦٢ .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون الاستشهاد به ، ويؤولون على النحو الآتى :

١- إنكار رواية النصب .

٢- إنه على فرض رواية النصب «مثلَ» ، فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ؛ لأنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، ولم يعرف أن الترتيب شرط عندهم .

٣- على فرض صحة النصب ، وعدم الخطأ فإن «مثل» مبنى فى محل رفع ، وليس منصوباً .

انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦١ (الهامش ٢) .

(٤) سورة الجاثية : آية ١٤ .

جاء فى الدر المصون ٦/ ١٢٧ - ١٢٨ : قرأ ابن عامر والأخوان «النَجزى» بنون العظمة نحن ، وباقى السبعة «ليَجزى» بالياء من تحت مبنياً للفاعل اى ليجزى الله ، وأبو جعفر بخلاف عنه ، وشيبه =

وإنما يُرضى المنيبُ ربَّه ما دام معنياً بذكر قلبَه

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما[1] .

هـذه نماذج من الشروط المختلف فيها ، ولكل فريق رأيه فى إقامة الشرط أو تجاوزه ، وهى فى النهاية تدل على عدم اقتناع به إما لضعفه ، وإما لورود ما يجيز مخالفته . وإما لأن المذهب قائم على الترخص والتوسع . ولعل هذا الأمر يفتح لنا باب الحديث عن مواضع حدث فيها انخرام لبعض هذه الشروط ، فنرى من خلال ذلك عدم اطراد للشرط ، ومن ثم عدم اطراد للقاعدة ونشير إلى هذه المسائل التى انخرم فيها الشرط مقسمة إلى مسائل نحوية ، وأخرى صرفية ، على النحو الآتى :

أولاً: المسائل النحوية :

فى قول الشاعر[2] :

وحلتْ سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخيا

حدث انخرام لأحد شروط إعمال «لا النافية» عمل «ليس» فقد عملت «لا» الرفع فى الاسم «أنا فى محل رفع» ، والنصب فى «باغيا» مع كون الاسم معرفة ، والشرط أن يكون نكرة ومنها كذلك قراءة الحسن

= وعاصم فى رواية كذلك إلا أنه مبنى للمفعول ، هذا مع نصب «قوماً» ، انظر الإتحاف/ ٣٩٠ ، إعراب النحاس ٣/١٢٨ ، النشر ٢/ ٣٧٢ .

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٢ - ٤٣٣ ، قطر الندى / ١٥٧ ، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤ ، حاشية الصبان ٢/ ٦٧ - ٦٨ .

(٢) البيت للنابغة الجعدى انظر أمالى الشجرى ١/ ٢٨٢ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٩٩ ، همع الهوامع ١/ ١٢٥ ، الدرر اللوامع ١/ ٩٨ .

البصـــرى وابن أبى عـــبلة بـتسكـين الراء فى قـوله تعـالى : ﴿ولا تمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾(1) .

مـــع أن الشرط النحوى لا يـجيز الجزم لعـــدم قصد الجزاء ، وخـــرّج النحاة هــذه القراءة بعـدة تأويلات منها : مراعاة رؤوس الآى ، أو الوقف ، أو البدلية(2) .

ومن الآيات التى لم تتـفق فيها القراءة والقاعدة التى أيدهـا جمهور البصرة قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذي تساءلُون به والأَرْحام﴾(3) .

بكسر «الأرحام» عـطفاً على الضمير المجرور فـى «به» دون إعادة الخافض خـلافـاً لشرط جمهور البـصرة ، وتأييـداً لرأى الـكوفة الذين لا يـــشترطون إعادة الخـــافض - مما يـجيز إدراج هذه المسـألة ضمن الشـروط المختلف فـيها السابقـة الذكر أيضاً - ؛ لذلـك يقرأها الجمهـور «والأرحامَ» بالنصب عـلى أنه مفعــول معه ، لأن الواو لا تصلح أن تـكون عاطفة لانخرام الشـرط السابق ذكره(4) .

ومنهـا كذلك قراءة الرفـع فى قوله تـعالى : ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جزاء بما كسبا﴾(5) .

---

(1) سورة المدثر : آية 6 .

(2) انظر قطر الندى / 113 ، والإتحاف / 427 ، الكشاف 4/ 181 .

(3) سورة النساء : آية 1 .

(4) وقد قرأ بالجر كل من : حمزة ، المطوعى ، إبراهيـم النخعى ، قتادة ، الأعمش ، الحسن البصرى ، وابن عباس . مما يعطى قراءة الجر سنداً قوياً .
انظر الـكشاف 1/ 241 ، التيـسير / 93 ، السـبعة / 226 ، العـكبرى 1/ 96 ، الـطبرى 7/ 517 ، إعراب النحاس 1/ 390 ، الـبحر المحيط 3/ 157 ، شرح الأشمونى 3/ 115 ، شرح التـصريح على التوضيح 2/ 151 ، الإتحاف/ 185

(5) سورة المائدة : آية 38

وقراءة الرفع[1] هى قراءة سبعية مع أن القاعدة النحوية والشرط النحوى - تبعاً لها - ترجح نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعده جملة طلبية[2] سواء كان أمراً ، أم نهياً ، أم استفهاماً حتى لا يترتب على الرفع بالابتداء ، الإخبار عنه بجملة إنشائية .

ثانياً : المسائل الصرفية :

ونبدأ المسائل الصرفية بالقراءات القرآنية التى لم تتفق مع شروط الصرفيين لكى تكتمل الصورة مع تلك الواردة فى المسائل النحوية . ومن أمثلة انخرام الشرط الصرفى : قراءة **﴿ولقدْ مكّنّاكُمْ في الأرْضِ وجعلْنا لكُمْ فيها معايش﴾**[3] .

فقد جاءت القراءة بالهمز فى «معائش» وهى مخالفة لشرط الصرفيين لقلب الياء همزة بعد ألف مفاعل ، فالشرط يشير إلى أن يكون المد فى المفرد مداً زائداً نحو صحيفة وعجوز نقول فى جمعهما صحائف وعجائز بقلب الياء والواو همزة فى الجمع لأن المد زائد فى المفرد بخلاف نحو «مَعيشة» مَفْعِلة ، و«مُصيبة» مُفْعِلة .

فالمد أصل فى المفرد لذلك فإنها تبقى فى الجمع «معايش ومصايب» . يقول سيبويه فى ذلك : «فأما قولهم «مصائب» فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا فى «مصيفة» فعلية ، وإنما هى «مُفْعِلة» ،

---

(١) وقرأ بالنصب «والسارقَ» عيسى بن عمر وابن أبى عبلة ، انظر الكشاف ١/ ٣٧٧ ، التبيان للطوسى ٣/ ٥١٤ ، إعراب النحاس ١/ ٤٩٦ ، الفخر الرازى ٣/ ٣٩٨ ، القرطبى ٦/ ١٦٦ ، البحر المحيط ٣/ ٤٧٦ .

وانظر ما ورد فى الهامش رقم «١١٧» إذ يمكن إدراج المسألة هنا أيضا .

(٢) انظر قطر الندى / ٢٦٨ - ٢٦٩ وانظر الكتاب لسيبويه ١/ ٧٢ .

(٣) سورة الأعراف : آية ١٠

وقالوا «مصيبة ومصائب» فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف»[1] .

ويقول المبرد تعليقاً على القراءة السابقة : «فأما قراءة من قرأ «معائش» فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبى نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية وله فى القرآن حروف قد وقفت عليها»[2] .

ومما سمع من العرب مخالفاً شروط الصرفيين استنوق واستحوذ ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾[3] . فحسب القاعدة الصرفية أن ننطقهما استناق واستحاذ مثل استقام ، حيث تنتقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله فتقلب الواو ألفاً لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها بعد انتقال الحركة إليها . لكن ما سمع من العرب جاء مخالفاً للقاعدة الصرفية حيث انخرم الشرط كما رأينا ، وهذا ما سموه مجىء الكلمة على أصلها ، يقول المبرد : «وقد يجىء فى الباب الحرف والحرفان على أصولهما ، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب فمن ذلك «استحوذ عليهم الشيطان» وأغيلت المرأة ، المستعمل فى هذا الإغيال على ما يجده فى كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام[4] .

ويقول ابن جنى : « إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٧ ، وارتشاف الضرب ١/ ١٢٦ ، وحاشية الصبان ٤/ ٢٨٩ .

(٢) المقتضب ١/ ١٢٣ ، وانظر تصريف المازنى ١/ ٣٠٧ . قراءة نافع ، ابن عامر ، الأعرج ، زين بن على والأعمش .

انظر الكشاف ١/ ٢٤١ ، التبيان للطوسى ٤/ ٣٨١ ، الطبرى ١٢/ ٣١٦ ، الفخر الرازى ٤/ ١٨٣ ، إعراب النحاس ١/ ٦٠٠ ، البحر ٤/ ٢٧١ ، شرح الأشمونى ٣/ ١١٥ ، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥١ ، والإتحاف / ٢٢٤ .

(٣) سورة المجادلة : آية ١٩ .

(٤) المقتضب ٢/ ٩٨ ، المنصف على التصريف ٣/ ٤٥ .

جاء به ، ولم تقسه فى غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ فهذا ليس بقياس ، لكنه لابد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذى فى جميع أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول فى استقام استَقْوَم ، ولا فى استباع استَبْيَع »[1] .

وتأتى هنا قضية التعارض بين ما ذهب إليه النحاة وما سمع من فصيح العرب مما جاء مخالفاً لشروط النحاة وقد فصل اللغويون فى هذه المسألة وجعلوا الغلبة فيها للسماع على ألا يقاس عليه[1] .

يقول الدكتور تمام حسان تعليقاً على هذا : «وجد النحاة أنفسهم ينظرون فى المسموع ، وفى أيديهم أصول ثابتة يقيسون عليها ويتخذونها معايير حتى بالنسبة لما يقوله الفصحاء ، ومعنى ذلك أن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول فى عرف النحاة كما كانت قبل اكتمال النحو ، وإنما أضاف النحاة إليها معياراً آخر للصواب والخطأ استخرجوه هم من الكلام الفصيح ، ذلك هو القواعد النحوية التى ربما رفضت بعض الفصيح فدفعته بالشذوذ إن لم تدفعه بالخطأ[1] .

الاحتجاج بالقراءات القرآنية :

مما تقدم يتضح لنا أنه قد يحدث تعارض بين قواعد النحاة وشروطهم ، وبين المسموع من كلام العرب ، وقد بينا الرأى فى ذلك ، لكن كيف إذا كان

---

(١) الخصائص ١/ ١٨١ .

(٢) انظر سيبويه ١/ ١٢٩ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤٠ ، ٥/ ٧٤ وشرح الشافية ٢/ ٧٦ .

(٣) الأصول / ١٠٢ .

وهناك مسائل كثيرة حكم النحاة عليها بالشذوذ لمخالفتها شرطاً من شروط النحو أو شرطاً من شروط الصرف ، ولعل الرجوع إلى باب كباب جموع التكسير ، أو باب الإعلال والإبدال خير دليل وخير شاعد على ذلك .

هذا الأمر متعلقاً بقراءة قرآنية ، بمعنى أن يكون حزم لقاعدة نحوية أو صرفية وأن يأتى هذا الحزم فى قراءة قرآنية كما سبق أن ضربنا أمثلة على ذلك ، وبينا رأى المتقدمين فيه .

وبداية نقول إن الشاهد القرآنى قد نال عناية القدماء واهتمامهم ، وتمسك به كبار اللغويين كالخليل وسيبويه لأنه أفصح المنطوق على الإطلاق ، ولذلك كان سيبويه يعلق على بعض الشواهد بقوله : «فإنما أجرى هذا على كلام العباد ، وبه أنزل القرآن»[1] .

ويرى اللغويون أن القراءات من المصادر اللغوية المهمة واستشهدوا بكثير منها فى تقعيد قواعدهم النحوية والصرفية والصوتية والدلالية ؛ لأنها تعبّر عن الواقع اللغوى الذى ساد فى شبه الجزيرة العربية ، بل إن اللهجات التى وردت فى القراءات القرآنية إنما تمثل ما كان منتشراً بين القبائل العربية مما يجعلها سجلاً دقيقاً لما كان فى كلام العرب من ظواهر نحوية وصرفية وصوتية ودلالية وغيرها .

والشاذ من القراءات هو الخارج عن قراءة القراء السبعة التى صنفها ابن مجاهد . وكما قلنا فقد اهتم اللغويون بهذه القراءات ويكفى أن أحد كبار اللغويين وهو ابن جنى قد صنّف كتاباً خاصاً لهذا الأمر وهو كتابه القيّم «المحتسب» ، يقول ابن جنى عن الشاذ من القراءات : إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه ، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغير فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه وترسوبه قدم إعرابه»[2] .

---

(1) الكتاب ١/١٦٦ وما بعدها .

(2) المحتسب ١/٣٢ .

«والكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات ، ويحتجون بها ، فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ويقيسون عليها ، فيجعلونها أصلاً من أصولهم التى يبنون عليها القواعد والأحكام ، وهم إذا رجحوا القراءات التى يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلونها »[1] .

بينما رفض أغلب البصريين الأخذ بهذه القراءات كما اتضح من الأمثلة التى ذكرناها ، بل وخطأوا القراء الذين قرأوا بها ، وتجاوز الأمر إلى اتهامهم ببعدهم عن العربية كما رأينا ذلك عند المازنى والمبرد .

بينما اكتف سيبويه بعدم عرض القراءات الشاذة ، لذلك لم يذكر قراءة الجر فى قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَساءلُونَ بهِ والأَرْحَامِ**﴾ .

وكان النحاة الذين لا يأخذون بالشاذ من القراءات يلجأون إلى حفظ الظاهرة وعدم القياس عليها ، أو يلجأون إلى تأويلها كما رأينا فى قراءة البناء للمفعول فى قوله تعالى : ﴿**ليجزى قوما بما كانوا يكسبون**﴾ يقول الدكتور تمام حسّان : «قلنا إن النحاة تمسكوا فى قبول القراءة بشرط موافقة العربية ولو بوجه من وجوه التأويل ، فإن خالفت القراءة العربية ، ولم يمكن إعادة تركيبها إلى أصل من أصول العربية حفظت القراءة ، ولم يقس عليها قياساً عاماً ، وإن صح الاحتجاج بها فى مثل تركيبها »[2] .

---

(١) انظر الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه / ٤٧ .

(٢) الأصول / ٩٩ .

يشترط لقبول القراءة عند القراء وعلماء الأصول شروط ، وهى :

١ - موافقة العربية ولو بوجه .

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٣- صحة السند ، واتصاله الرواية .

انظر النشر ١/ ٢٢ .

فالقضية لما تتصل بالقراءات القرآنية فإنه ينبغى التأنى كثيراً لكى يطلق حكم حولها وبخاصة أنها تتصل فى نهاية الأمر إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول : ﴿وما آتاكم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[1] .

ولذا فقد دافع ابن جنى عن هذا الرأى إذ يقول : «ومعاذ الله ! وكيف يكون هذا ، والرواية تنمية إلى رسول الله والله تعالى يقول : ﴿وما آتاكم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ ؟ وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ وأخذه هو الأخذ به ، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه ، فإن قَصُرَ شىء منه عن بلوغه إلى رسول الله فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ فى التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع من يتبع فى القراءة كل جائز رواية ودراية ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاطاً وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه »[2] .

---

(١) سورة الحشر : آية ٧ .

(٢) انظر المحتسب ١/ ٣٣ .

النتائج

- ارتباط القاعدة بالشرط فى كثير من القضايا النحوية والصرفية ، مما يجعل القاعدة هى الشرط والشرط هو القاعدة .

- برزت أهمية الشرط بالنسبة للتركيب سواء كان الأمر متعلقًا بالتنظيم وأعنى به التقديم والتأخير والحذف والتقدير . أم كان الأمر متعلقًا باللفظ المفرد .

- برزت وظائف الشروط بصورة واضحة فى فترة متأخرة بعد أن اتضحت معالم المسائل ، وتشعبت جزئيات القضايا المثارة نحوًا وصرفًا ولغة .

- ارتباط الشروط النحوية والصرفية بالشواهد القرآنية والشعرية يؤكد هوية النحو العربية بشكل كبير ، ويرد رأى من رأى أن هذا العلم أصوله متخذة من لغات أخرى كالهندية أو اليونانية مثلاً .

- عدم اطراد الشروط فى بعض المسائل له مؤشرات علمية مهمة ، ولعل من أبرزها أن المنهج الذى سار عليه اللغويون فيه ثغرات أدت إلى انخرام هذه الشروط ، فمثلاً لزيادة «كان» شرطان كونها بلفظ الماضى ، ووقوعها بين شيئين متلازمين . بينما وردت زائدة بلفظ المضارع مما يدل على أن الشرط غير جامع وعلى النقيض من هذا الشرط شرط جواز تقديم العامل إذا تقدم المعمول ، فهناك حالات يتقدم فيها المعمول ولا يؤذن بتقدم العامل من مثل قولنا «زيداً لن أضرب» فتقديم المعمول «زيداً» لا يؤذن بتقديم العامل . أى أن الشرط ليس على إطلاقه فهو جامع غير مانع . ومنه شروط الحال الانتقال والاشتقاق والتنكير شروط غير مانعة .

أى أن الشروط على الرغم من محاولة جعلها محكمة القيود، قوية التأثير ، إلا أنها لـم تستطـع كما رأينا حـل المشكلات الـتى وردت فى الشـاذ وغير المطرد .

ويـدل ذلك عـلي أن المـنهـج النـحوى مـن سمـاع وقيـاس واستـحسـان واستصحاب حال واستقراء بحاجة إلى وقفات تؤدى إلى سد تلك الثغرات التـى غالباً مـا تعود إلى نـقصان الاستـقراء أو التعـصب المذهبـى ، وهذا واضح فى كثـير من المسائل الـتى ذكرنا جزءاً منـها ، حيث لم تطـرد فيها القاعـدة ممـا فـتح المجال أمام الـتأويلات التى يـبتعد بـعضها عـن الواقع اللغوى .

- أنه يمكن توجيه هذه الشروط وجهة أخرى أو أنـها تحد بحدود مختلفة عما فعلـه المتقدمون فـإن شروطهم كانت أقـرب إلى الحصر المطـلق ، مع أن النـصوص الـتى هـى أصل هـذه الشـروط قد تـنقـض ما اشـترطـوه إن استقصيت ، وروعى فيها سماعها عن العرب .

المصادر والمراجع

١- ابن الجزرى :

النشر فى القراءات العشر .

٢- ابن جنى (أبو الفتح عثمان) .

- الخصائص :

تحقيق محمد على النجار - الطبعة الأولى - دار الكتب المصرية .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .

تحقيق على النجدى ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبى ، القاهرة ١٣٨٦ هـ - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

- المنصف على التصريف .

تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .

مكتبة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر - الطبعة الأولى ١٩٥٤م .

٣- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)

الأصول فى النحو - تحقيق د. عبد الحسين الفتلى (بيروت ١٩٨٥م) .

٤- ابن الشجرى (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى)

أمالى ابن الشجرى - تحقيق د. محمود الطناحى - الخانجى - القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٥- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى الهمذانى المصرى)

شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة ١٣ سنة ١٩٦٢م .

٦- ابن هشام (محمد بن عبد الله جمال الدين الأنصارى)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

تحقيق الشيخ محمد محيى الديـن عبد الحميد - الطبعة الخامسة ١٩٦٦ دار إحياء التراث العربى - بيروت .

- قطر الندى وبل الصدى

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة ١٣ دار الفكر .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب .

تحقيق د. مازك المـبارك ، محمد على حمد الله ، الـطبعة الأولى ١٩٩٢م دار الفكر - بيروت .

- شذور الذهب - تحقيق الشيخ محمد محـيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م .

٧- ابن يعيش (موفق الدين بن يعيش)

شرح المفصل - المطبعة المنيرية - القاهرة .

٩٨- أبو البركات (عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى)

الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .

تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ١٩٦١ .

٩- أبو بشر (عمرو بن قنبر - سيبويه) .

الكتاب - طبعة بولاق - الطبعة الأولى ١٣١٦هـ .

١٠- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى

الكليات - معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية

تحقيق عدنان درويش ومحمد المصرى

الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١١- أبو حيان (الأندلسى النحوى)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٩٨٤م .

- البحر المحيط تحقيق الشيخ زهير جعيد - دار الفكر - بيروت ١٩٩٢م .

١٢- أبو العباس (المبرد)

المقتضب - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨هـ .

١٣- الأزهرى (خالد بن عبد الله)

شرح التصريح على التوضيح

دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه - القاهرة .

١٤- الاستراباذى (رضى الدين محمد بن الحسن)

- شرح الكافية - المطبعة العامرة - ١٣٧٥ - الأستانة .

- شرح الشافية - تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفراف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٧٥م .

١٥- البغدادى (عبد القادر بن عمر)

خزانة الأدب - دار صادر - بيروت - مصورة عن طبعة بولاق ١٣٩٩هـ .

١٦ - البنّاء (أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى)

إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر .

ملتزم الطبع والنشر - عبد الحميد أحمد حنفى - القاهرة .

١٧- تمام حسان (الدكتور) .

الأصول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢م .

١٨- الجرجانى (علي بن محمد)

التعريفات - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٩م .

١٩- الحملاوى (الشيخ أحمد الحملاوى)

شذا العرف فى فن الصرف - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٠- خديجة الحديثى / الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه / إصدارات جامعة الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .

٢١- الزمخشرى (أبو القاسم محمود بن عمر)

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل .

تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض مكتبة العبيكان - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى - ١٩٩م .

٢٢- السمين الحلبى (شهاب الدين أبو العباس بن يوسف)

الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون .

تحقيق الشيخ على محمد معوض وآخرين

دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٤م .

٢٣- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)

همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

٢٤- الشنقيطى (أحمد بن الأمين) .

الدرر اللوامع - دار المعارف للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية (١٩٧٣م) .

٢٥- عباس حسن

النحو الوافى

دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٦٦ .

٢٦- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)

إعراب القرآن - تحقيق د. زهير غازى زاهد .

مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٩٨٥ القاهرة .

٢٧- النشار (أبو حفص عمر بن قاسم بن محمد المصرى الأنصارى)

المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر

مصطفى البابى الحلبى - الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م - القاهرة .

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩